

AL-HOURRIAH - No. 564 - 26/4/1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٦-٤-١٩٧١ - العدد ٥٦٤ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل





سياسة "الضغط" على أميركا بين فلسطين والخليج العربي

من كثرة ما اعتدنا سماع الكلام التضليلي الغوغائي حول العلاقة بين الصهيونية والاستعمار في المنطقة العربية ، بات الحديث في هذا الموضوع — بالنسبة للكثيرين — ضربا من التكرار الممل او رفع العتب . المسألة هنا لا هذه ولا تلك . فالتعبير الحي عن هذا الارتباط يجري يوميا امام اعيننا . والذي يحدو بنا للحديث عنه الان هو أن احداث الاسبوعين الماضيين — وعلى الاخص تحركات الدبلوماسية المصرية في الخليج العربي — ابرزت « وظيفة » للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي — الاسرائيلي يوجد شبه اجماع على تجاهلها أو طمسها . نتحدث عن « وظيفة » للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي — الاسرائيلي لاننا بصدد تبيان الطريقة التي يتم فيها توظيف المعركة ضد وجه من أوجه الاستعمار في المنطقة — الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ممثلا بدولة اسرائيل — لتغطية وتبرير الوجه الاخر : الاستعمار الجديد (الاميركي) ممثلا بالانظمة الرجعية والعميلة .

منذ أن كانت قضية فلسطين وثمة منطق سائد في المنطقة كان — ولا يزال الى ابعد حد — يسير السياسة العربية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية . ويرتكز هذا المنطق على مقولتين متناقضتين :

اولا : الفصل بين الصهيونية واسرائيل من جهة والاستعمار — البريطاني ثم الاميركي — من جهة اخرى . ومن هنا كل التخريفات عن « المؤامرة اليهودية » وسيطرة اسرائيل على بريطانيا وأميركا عن طريق نفوذ الرأسمالية اليهودية فيها ، بدلا من العكس . ووظيفة هذه المقولة تبرئة الغرب الاستعماري — ومعه حلفاؤه العرب — من أية مسؤولية عن قيام دولة اسرائيل وتشريد شعب فلسطين وحملات العدوان والتوسع الاسرائيلية المتكررة . وهذا ما يعبر عنه الملك حسين اذ يعلن — على أثر هزيمة حزيران — ان المسؤول عن الهزيمة هو تخلف العرب وجهلهم . فلا العون الاقتصادي والعسكري الاميركي لاسرائيل ذو صلة بالانتصار الاسرائيلي . ولا النهب الاستعماري للمنطقة العربية مسؤول ، بشكل او بآخر ، عن تخلف العرب أو جهلهم !!

ثانيا : مهما يكن من أمر ، فلا بد من حل للقضية الفلسطينية . ويقوم « الحل » الرسمي العربي على القبول بقرارات الامم المتحدة : قرار التقسيم وحق اللاجئين في العودة لاسرائيل . أما الحل القائم على « التحرير الشامل » فسلعة للاستهلاك المحلي ليس الا . من يتولى تنفيذ هذا « الحل » ؟ الامر بيد المعسكر الغربي بالدرجة الاولى لانه الطرف الوحيد القادر على الضغط على اسرائيل لتنفيذه . ولكي يتولى المعسكر الغربي — وعلى راسه الولايات المتحدة الاميركية — هذه المهمة ، فلا بد للعرب من المحافظة على أفضل العلاقات معه . بذلك يضحي الولاء للاستعمار الغربي افضل وسيلة لحل قضية فلسطين . وعكسا ، اية محاولة للانعتاق منه بمثابة عقبة توضع في طريق هذا « الحل » . فلا عجب اذا كان الملك فيصل وحاكم الكويت يعتبران — في تصريح مشترك صدر بعد حزيران ١٩٦٧ — ان المسؤولية المباشرة عن الهزيمة تكمن في « انحياز بعض الانظمة العربية للمعسكر الشرقي » و « النفوذ السوفييتي » وتفشي « العقائد المستوردة » في المنطقة .

هذا المنطق ، والسياسة المبنية عليه ، هو منطق وسياسة القوى والانظمة العربية التي يرتبط وجودها واستمرارها بوجود الاستعمار واستمراره في المنطقة .

كيف تتميز نظرة انظمة برجوازيات الدولة عن هذه النظرة ؟ تتراوح هذه النظرة بين التشديد على الترابط العضوي بين الاستعمار والصهيونية والرجعيات المحلية وارتهان معركة تحرير فلسطين بالمعركة ضد الاستعمار وعملائه المحليين من جهة وبين الارتداد الى مواقع النظرة السائدة والدعوة للضغط على أميركا — بالتهديد او المالقة — لكي تضغط هذه بدورها على اسرائيل ، من جهة اخرى . والوجه الثاني هو الوجه الذي غلب على سياسة هذه الانظمة — وسياسة الجمهورية العربية المتحدة — بعد هزيمة حزيران ، وعلى الاخص بعد القبول بمشروع روجرز ووقف اطلاق النار .

أبرزنا في اعداد سابقة من « الحرية » حصيلة هذه السياسة حتى الان : سلسلة من التراجعات العربية الرسمية يقابلها تصلب اسرائيلي واضح . فبعد استبعاد وسائل الضغط العسكرية (وقف « حرب الاستنزاف » وتقلص العمليات الفدائية ، بعد مجزرة أيلول ، حجما وعددا) ، ومع استحالة استخدام النفط كوسيلة تهديد او ضغط (بسبب طبيعة الانظمة المسيطرة على منابعه) ، بات يتضح أن ما يسمى ضغطا على أميركا اخذ ينقلب الى ممالقة لها ومباركة لمخططاتها وسياساتها .

هذا هو الاطار العريض لرحلة الـ ١٣ يوما التي قام بها وزير الخارجية المصرية ، محمود رياض ، الى فرنسا وايطاليا واليونان وايران (وبعدها الى موسكو) . ويلخص رياض نفسه الغرض من الرحلة على الشكل التالي : بات الموقف في الشرق الاوسط ينذر بالتدهور بسبب تحدي اسرائيل لقرارات الامم المتحدة ومعارضة الولايات المتحدة فرض العقوبات الدولية على اسرائيل . لذا كان لا بد من الاتصال بعدد من الوسطاء القادرين على تذكير أميركا بوجوب أن « تفي بوعودها عن احلال السلام في الشرق الاوسط » .

النتيجة الوحيدة الملموسة لهذه الزيارة هي مباركة الجمهورية العربية المتحدة للسياسة الاميركية — الايرانية في الخليج العربي .

لخص محمود رياض حصيلة رحلته ، فيما يختص بايران ، على النحو التالي :

— ان اللقاء الذي تم بين ايران والجمهورية العربية ، يفتح بابا واسعا للتعاون السياسي والاقتصادي والبترولي والثقافي بين اقدم حضارتين في المنطقة .

٢ — ان ازمة الشرق الاوسط اكبر من أن تكون مشكلة اقليمية ، و ايران تنظر نفس النظرة مما يجعل ايجاد جبهة واسعة من الدول ترفض منطق التوسع امرا ضروريا وحتميا وطبيعيا .

٣ — امكانية وجود حوار مع ايران حول الكثير من المشاكل الاقليمية (الاهرام في ١٠—٤)

وبالفعل جرى حوار حول قضية الخليج . وانتهى الى صفقة تتضح مما يلي :

— ايد شاه ايران كفاح « مصر العادل من اجل السلام القائم على العدل » . ووعد وزير خارجية ايران — اردشير زاهدي — انه سوف يذكر أميركا بواجباتها تجاه السلام في المنطقة ، عند اجتماعه بوليام روجرز — وزير الخارجية الاميركية — في اجتماعات الحلف المركزي .

— في المقابل ، اعلن محمود رياض في مقابلة له مع صحيفة ايرانية باللغة الانكليزية (الصحف في ٩—٤) تأييده لسياسة ايران في الخليج « من حيث عدم السماح لاحد من الخارج بالتدخل في شؤون المنطقة » ، معلنا أن الخليج « ملك للدول التي تحيط به وحدها » .

اذا تذكرنا ان الجمهورية العربية المتحدة تنازلت عام ١٩٦٨ للسعودية عن «تمثيل الموقف العربي» في الخليج ، وانها تؤيد اتحاد الامارات العربية ، نجد ان هذا التصريح يأتي ليقر ، هذه المرة ، بحق ايران — ومن ورائها أميركا — في التصرف بشؤون الخليج .

بعد ذلك فلا عجب أن يختم رئيس الدبلوماسية المصرية تصريحه ذاته بالتأكيد على أنه ليست هناك مشكلات بين القاهرة وواشنطن « اللهم الا تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل » !.

الجبهة الشعبية الديمقراطية

إستشهاد المناضل فايز علي حيدر (ابوخالد) برصاص القوات العميلة في الاردن

بيان صادر عن الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين :

بينما كانت احدى مجموعاتنا تتحرك الى قواعدها في منطقة جابر ظهر يوم الاربعاء ٢١–٤–١٩٧١ تعرضت لنيران قوات السلطة العميلة في الاردن ، ادت الى استشهاد الرفيق فايز علي حيدر من الطيبة قضاء مرجعيون لبنان . مما اجبر قواتنا للرد على مصادر النيران والاشتباك معها . وقد حاولت السلطة العميلة في الاردن تعزيز قواتها بنجدات محمولة دفعت بها الى مكان الحادث فتصدت لها قواتنا ، وادى الاشتباك الى تدمير سيارة ومجنزرة تابعة لقوات السلطة العميلة وقتل طاقمها ، كما عادت قواتنا الى قواعدها وهي تحمل الرفيق الشهيد فايز علي حيدر (ابو خالد) .

هذا وقد نعت الجبهة الشعبية الديمقراطية شهيدها بالبيان التالي :

على درب التحرير المليء بالمصاعب والتضحيات أستشهد يوم الاربعاء ٢١–٤–١٩٧١ الرفيق المناضل : فايز علي حيدر – أبو خالد – . ولد الشهيد في بلدة الطيبة بجنوب لبنان الصامد عام ١٩٥٥ م والتحق بالجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في بداية عام ١٩٧٠ .

كان الشهيد يمتاز باندفاعه الوطني وانضباطه وحيويته وبايمانه بقضايا الجماهير الفقيرة والنضال تحت راياتها ، وتوج ايمانه بالجماهير مقدما دمه في سبيل الطبقة الكادحة اثناء صد هجمات السلطة العميلة في الاردن على القوى التقدمية والوطنية وجماهير الشعب الفلسطيني – الاردني .

استفزاز مقصود ومدبر في مهرجان ٢٣ نيسان

حادث الاشتباك الذي تعرض له مهرجان ٢٣ نيسان الذي اقيم في سينما بيروت بدعوة من تجمع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية كان مدبرا ومقصودا .. فقد قامت عناصر « التنظيم الناصري » التي خطب باسمها وفيق الطيبي ، باستفزازات مستمرة كلما تعرض احد الخطباء للحلول والتسويات السلمية .. وكان من الواضح أن هذه العناصر القليلة التي احتلت المقاعد الامامية مسبقا ، انما جاءت بقصد تخريب المهرجان وافشاله ، والتعرض للخط السياسي الذي استقر عليه تجمع الاحزاب بعد انسحاب الحزب الشيوعي وحزب البعث « السوري » والحزب التقدمي واتحاد قوى الشعب العامل (الناصريون)

وكان واضحا ان انسحاب هذه الفئات يعود الى موقفها السياسي المؤيد لقرار مجلس الامن والحل السلمي ، والى موقفها المتذبذب من العلاقة بين العمل الوطني اللبناني والمقاومة الفلسطينية .

وبقي في التجمع عناصر التنظيم المذكور التي افتعلت الاستفزاز المقصود في المهرجان .

طلاب

مواقف لجان العمل الطلابي في المؤتمر الاستثنائي لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية

عقد المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية الملتئم يوم الخميس الفائت ثلاث جلسات ينتهي فيها بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة .

وكان المؤتمر قد دعي أساسا لبحث ما قطعه التحرك الطلابي من مراحل فاذا به يتحول الى مسرح لتصفية الحسابات بين الكتائب وحركة الوعي على حساب مصلحة الحركة الطلابية .

واذا كانت الكتائب سعت لاستغلال التحرك واجهاضه وقد كشفتها الحركة الطلابية ، فقد مارست حركة الوعي في المؤتمر اسلوبا تضليليا بنفس خطورة مواقف الكتائب ، هذا الاسلوب الذي يثبت مرة اخرى عجزها عن القيام بمهام القيادة فجاءت الى المؤتمر لتقول انها غير مسؤولة عن فشل التحرك ولتجد لنفسها مخرجا : ان يكرس المؤتمر شرعيتها كقيادة ويعطيها براءة ذمة على ممارساتها في اطار اللجنة التنفيذية « السابقة » . وبانتخابها في نهاية المؤتمر يمكنها أن تقول انها لم تكن مسؤولة عن ايصال التحرك الى حالة الاستسلام الراهنة ؟!.

ان المؤتمر الحالي دعي لعقده في فترة وصل فيها التحرك الطلابي الى حالة ملحوظة من الاستسلام وهذا الاستسلام جاء نتيجة منطقية لممارسات اللجنة التنفيذية ولبرنامجها العاجز عن قيادة الحركة الطلابية (راجع المقال السابق) ، بالتالي وبالنظر الى ما تحقق ، يمكن القول ان طلاب الجامعة اللبنانية لم يحصلوا على شيء يذكر لتى ان هذا الشيء غير ثابت باعتباره – كما اقر – لا يلزم الدولة الى ابعد من حدود هذه السنة . من هنا كانت اولى مهمات المؤتمر الاستثنائي ان يدين المسؤول عن هذه النتيجة اي اللجنة التنفيذية « السابقة » . وقد طالبت لجان العمل الطلابي اقرار ادانة اللجنة التنفيذية « السابقة » وتسجيل فشل برنامجها للتحرك الطلابي وسقوطها كقيادة ...

وقد برز عامل جديد في المؤتمر : الصراع بين الوعي والكتائب وهو صراع قام في اساسه حول طبيعة التحرك ومساره. الواضح أن الكتائب الفاشستية التي كانت المشاركة في تأسيس حركة الوعي حاولت عبر هذه الحركة النفاذ الى صفوف الحركة الطلابية بصيغة نقابية تمكنها من استغلال حركة الوعي وضبطها بفعل الموجهة التي اخذها التحرك . فعدم وجود الكتائب في الحكم مع بداية التحرك دفع حركة الوعي المشكلة في حينه لغالبية اعضاء اللجنة التنفيذية الى عدم التردد في خوض المعركة ولكن مسار الاضراب وعجز الوعي ضمن اللجنة التنفيذية عن ايقاف التحرك بفعل الضغط الذي مورس عليها من جانب القواعد الطلابية المطالبة بتحقيق مطالبها من جهة ، وسعي الكتائب الى وقف التحرك بعد حصولها على ضمانات عديدة من الحكم ، من جهة ثانية ادى الى انفجار الصراع بينهما .

ورغم هذا العامل الذي طرأ على اجواء المؤتمر فقد اصرت لجان العمل على التصويت بالادانة وهذا يعني سقوط اللجنة التنفيذية بما تضمه من وعي وكتائب في حين عملت حركة الوعي على طرح مسالة حجب الثقة مع حيثيات تقول ان اسباب طرح الثقة تعود الى ممارسات بعض اعضاء اللجنة التنفيذية وسفر بعضهم الاخر دون اذن الاتحاد ... مما يعني انها تحمل فشل الاضراب لهذه الاسباب فقط .

ان الوعي حاولت حسم صراعها مع الكتائب في المؤتمر لادخال الجميع في لعبتها فتصدت لجان العمل الطلابي لهذا الامر حتى النهاية ، وهي لا تملك في المؤتمر سوى اقلية واضحة حتى ان عناصر الوعي في اللجنة التنفيذية السابقة رفضت طرح التوصية التي قدمتها اللجان على التصويت لانهم يرفضون تحميل انفسهم المسؤولية في جملة من يتحملونها وتفسد عليهم لعبتهم ...

ازاء هذا الوضع صوت اعضاء اللجان في المؤتمر للثقة كما يلي : « نحجب الثقة عن اللجنة التنفيذية ككل التي اوصلت التحرك الى حالة الاستسلام ونسجل فشل برنامجها للتحرك وسقوطها كقيادة » .

أما بالنسبة لانتخاب قيادة جديدة فقد تشكلت لائحتان : واحدة للكتائب والاخرى للوعي وقد فازت لائحة الوعي بعد دورتين من الاقتراع السري وقف « اتحاد الشباب الديمقراطي » في الدورة الاولى ممتنعا ليسجل موقفا مبدئيا (!) لم يلبث أن تخلى عنه في الدورة الثانية مصوتا للوعي .

أما أعضاء اللجان فقد امتنعوا عن التصويت ، اذ ان التصويت للوعي بعد أن رفضت طرح الادانة على التصويت يعني تكريس دورها وتبرئتها فعلا ولان ممارسة الوعي اللاديمقراطية الرافضة لحق اعضاء المؤتمر في طرح اقتراح التصويت ، لا يسمح بالمفاضلة بين اللائحتين .

هل تمايز موقف اللجان عن مواقف الاطراف الاخرى ؟ بالطبع فان اثبات فشل برنامج اللجنة التنفيذية وسقوطها كقيادة امام المؤتمر يستتبعه اجراء عملي : الادانة بالتصويت في حين اكتفت الاطراف الاخرى (اتحاد الشباب الديمقراطي بالتخصيص) بطرح حجب الثقة التي تبقى رغم المبررات تلتقي عمليا مع الوعي .

هل نجحت الوعي في لعبتها ضمن المؤتمر ؟

● يسهل عليها الان أن تواجه الحركة الطلابية وتقول لها ان الطرف المسؤول عن الفشل قد اقصي ولم يكن لها علاقة في السابق ... ولكن لجان العمل ستكشف كل ذلك للحركة الطلابية .

● يسهل عليها الان تعليق الاضراب دون اي حرج ، لانه واقع فرض عليها من قبل العناصر ذاتها التي اقصيت في خلال يومين نسيت المصلحة الطلابية وطوي الموضوع الاساسي للمؤتمر ، (التحرك الطلابي) ليدخل في مهاترات.

الخليج العربي

حصيلة ٩ أشهر من الحكم القابوسي : قمع وارهاب

مرة أخرى اكتشفت السلطات الاستعمارية ان « السلطنة » هي مركز الثقل بالنسبة للحركة الوطنية في عموم منطقة عمان والخليج العربي ، وان اي انتصار يحققه أي طرف من الاطراف المتصارعة لا بد وأن يعكس نفسه على مجمل الصراعات السياسية في عموم المنطقة .

هذا الاكتشاف قد جاء أثر سلسلة العمليات العسكرية التي قامت بها الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي التي جرت في السنة الماضية قرب مناطق البترول والتي رافقها اضرابات عمالية واسعة في منطقة الفهود وسيناء الفيحل حيث وجدت ان اسلحتها وأدواتها القمعية التي عجزت عن مواجهة الثورة في ظفار غير قادرة على مواجهة الاحتمالات الثورية المتصاعدة في عموم السلطنة .

ان الوضع الداخلي يحظى باهتمام المستشارين البريطانيين وعنايتهم الفائقة . ففي ظفار تعمد طائرات سلاح الجو الملكي العاملة في مصيدة وصلالة الى ضرب مواقع الثوار يوميا في محاولات يائسة لاخماد الثورة بعد أن فشلت القوى المضادة من التغلغل وسط الجبهة وشقها في أحداث أيلول ١٩٧٠ . وفي عمان الداخل تتبع السلطات ابشع اساليب الارهاب حيث نقلت الاخبار الواردة من قاعدة بيت الفلج ان المواطن سالم نجيم والذي اعتقل مع احمد الربعي في المرة الثانية ، قد وضع اولا تحت التعذيب الشديد ليقر بانتمائه الى الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي ، وعندما عجزت السلطات عن انتزاع اي اعتراف منه وضعته في احدى الثلاجات التي جلبتها خصيصا لتعذيب المواطنين الشرفاء .. وبعد بضعة أيام أخرجته من الثلاجة وأحاطت استشهاده بستار من السرية التامة .

وفي الاونة الاخيرة تعمد اجهزة القمع البريطانية في عمان الداخل الى القيام بسلسلة من الاعتقالات الكيفية والاعدامات السرية على طريقة الحكم البوليسي في المغرب وانكار اي وجود او اعتقال هذه العناصر . فقد اعتقلت مع أحمد الربعي المواطن جمعة سعيد النعيمي وأعدمته دون أي محاكمة ودون أن تنشر خبر اعتقاله ، وتنكر حاليا قيامها بأي اعتقال بعد تولي قابوس رغم سلسلة الاعتقالات التي قامت بها في الشهرين الاخيرين والتي وصلت الى ١٧ مواطنا . وفي الوقت ذاته لم تقدم أي معتقل للمحاكمة رغم مرور ما يزيد عن ٩ شهور على الاعتقالات الواسعة في اخر أيام سعيد بن تيمور كما ان الاخبار الاخيرة الواردة من سجن الجلالي تؤكد اعدام المناضل احمد حميدان دون أية محاكمة .

وفي الوقت الذي تصعد فيه السلطات الاستعمارية حملتها العسكرية والاعتقالات الواسعة في السلطنة ، تعمد الى ملاحقة العديد من المناضلين وأصدقاء الثورة ومؤيديها في ساحل عمان وفي بقية الامارات .

فقد قامت السلطات باعتقال المواطن احمد سيف من مواطني دبي (مع خمسة مواطنين اخرين) ونقلته الى قاعدة الشارقة حيث تمارس عليه شتى انواع التعذيب الجسدي والنفسي ومنعت اهله من مقابلته .

أمام هذا الوضع في سلطنة قابوس ، ماذا قال السيد صبري الخولي الذي زار عمان اخيرا ؟.. قال السيد الخولي بالحرف الواحد : « ولعل من عين الطالع ان جلالة السلطان قابوس قام بها (يقصد الثورة) تقريبا في نفس الشهر وتحت نفس الظروف التي قامت بها ثورة يوليو » !!

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية – محلة رأس النبع – بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت – لبنان

دروس ٢٣ نيسان

نص الكلمة التي ألقاها محسن ابراهيم بأسم منظمة الاشتراكيين اللبنانيين – لبنان الاشتراكي في مهرجان ٢٣ نيسان الذي أقامه تجمع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في سينما بيروت مساء يوم الجمعة الماضي :

لم تكن تلك المظاهرة لتقمع بمثل الرصاص الغزير الذي تدفق مساء ذلك اليوم من نيسان الاسبق ، لولا أن الحدث كان يختزن طاقة تتخطى في تحديها للسلطة اللبنانية حدودا سابقة للعمل الوطني اعتادتها وتكيفت معها .

فتمركز المقاومة الفلسطينية على الحدود كان يطلق للمرة الاولى امكانية نقض مادي لعزلة لبنان السياسية داخل سور العلاقات الامبريالية التي حكمت أوضاعه وحددت له موقعه ودوره في المنطقة العربية .

هذه الامكانية كانت تواجه منذ البداية مفارقة ضخمة ، هي المفارقة بين جدة العامل الوطني الوافد وتقليدية الاطر السياسية اللبنانية التي سقط عليها . ولم يكن عبور الحركة الشعبية اللبنانية من العلاقات الطائفية المحلية العائلية التي تحكمها الى حيث تتماسك حول العامل الوطني الجديد ، ليتم الا عبر مستويات انتقال عديدة كثيرة التعرجات. لكن هذه الحقيقة لم تكن تعني على الاطلاق ان القدرة على العبور يمكن ان تهبط من السماء ، بل كان واضحا انها تبنى وتكسب : بالفهم الصحيح لاتجاه العمل الوطني وبالطرح الصحيح لاشكال التحرك والتنظيم .

لقد كانت المسافة واسعة بين آفاق الحدث الوطنية ونوع القاعدة السياسية الاجتماعية الراكدة التي أتى الحدث يمزق سكينتها . الا أنه ضمن هذه المسافة الواسعة ذاتها كان يقع ويتحدد حيز الجهد المطلوب من اليسار والعمل الديمقراطي الوطني وحركة المقاومة الفلسطينية .

ذلك هو ما يسمح بالمحاسبة الان ، ويجعل من الذكرى موضوعا للتذكير ومحلا مناسبا لدراسة مرحلة من العمل اليساري والشعبي في لبنان . فان المسائل التي طرحها وجود المقاومة على الواقع لم تجد جميعها أجوبة صحيحة . كما ان الطاقة التي يمكن أن يولدها هذا الوجود لم تستنفد بعد .

●●●

ايها الاخوة والرفاق

تجاه الحدث افترقت اشكال المواجهة ضمن اليسار اللبناني وتمايزت منذ البداية . فوقف بعض اليسار يدعو للبقاء في الاطر السابقة للعمل الوطني مع اضافة ملحق فلسطيني له . وهي دعوة كانت تتعامى عن المهام الفعلية الجديدة المطروحة على القوى الوطنية والاشتراكية آنذاك ، والتي كان يتوقف على نوع الاستجابة لها مستقبل التيار الجماهيري الذي اطلقه الثالث والعشرون من نيسان . كيف يمكن وكيف ينبغي بناء هذا التيار ضمن أشكال من التنظيم والتحرك تستقل به عن القواعد التقليدية التي كانت تشد العمل الوطني اليها ، وعلى أرضها يتكرر احباطه على الدوام . تلك هي المسألة الحقيقية التي طرحها دخول المقاومة الى لبنان . من هنا فان استقلال اليسار والعمل الديمقراطي الوطني في دعمه للمقاومة الفلسطينية عن رؤوس القوى الطائفية – المحلية – العائلية ، لم يكن يعنى عزلته بل بداية العمل السياسي اللاطائفي في لبنان .

ولقد بدا واضحا منذ اللحظة الاولى ان الجناح المتقدم من تلك القوى الطائفية – المحلية – العائلية ، واكثرها وطنية ، لن تتجاوز ردة فعله على الحدث في أقصى ذبذباتها حدود لعب دور الوسيط بين المقاومة والنظام اللبناني . هذا الدور قدر له أن يزدهر بعد أحداث تشرين عندما لم يجد النظام مفرا من الاتجاه نحو احتواء المقاومة بديلا عن الصدام الدموي معها . هكذا برز ، من داخل المتحالف اللبناني الحاكم ، الطرف الذي كانت أوضاعه تهيئه للامساك بدفة الاحداث ولتنفيذ سياسة الاحتواء بعد اتفاق القاهرة . ما الذي كانت تعنيه محاولة احتواء المقاومة من جانب النظام اللبناني ؟

لم يكن الاحتواء في مداه الفعلي سوى محاولة تستهدف اعادة تصنيع المقاومة محليا وتحويلها الى نتاج مباشر للعلاقات السياسية اللبنانية السائدة . وهو أمر ما كان له ان يتم لولا مقدماته الفعلية في نمط العلاقة التي نهضت بين المقاومة الفلسطينية وجمهورها اللبناني . لقد كان واضحا أن المقاومة لم تستطع ، في اتصالها بالوضع اللبناني ، أن تبني تيارها الجديد الا على البنى القديمة التي وجدتها جاهزة . وهي حصيلة كانت تندرج في خط ممارسة العمل الوطني الفلسطيني وايديولوجيته أساسا . هذا الخط كان من نتائجه وضع كل العناصر التي تساهم في معركة التحرير آنيا على قدم المساواة ، والغاء التمايز فيما بينها وطمس كامل لسياسة المراحل والتهيئة لها . ومن الطبيعي ان يؤدي رفض تحديد مضمون المقاومة راهنا ومستقبلا ، وتجاهل مسألة غياب الانسجام بين الطابع الثوري لموقع المقاومة والعلاقات السائدة في تنظيمها وهي علاقات عسكرية خالصة ، من الطبيعي أن يؤدي ذلك كله ، كما أدى في لبنان ، الى الاكتفاء بلفظية الدعم شرطا وحيدا للتعاون مع أي طرف لبناني دون النظر الى طبيعة الفئات التي تقوم بالدعم . لا يعني هذا أنه كان على المقاومة ان ترفض دعم الفئات التي دعمتها . ان المسألة كما نحاول طرحها ترمي في الواقع الى استخلاص قضية حيوية في كل عمل ثوري هي قضية المراحل والتحالفات . فالاعتماد على قوى مساندة في معركة وطنية تلم مزيجا غير متجانس من القوى ، أمر بديهي . لكن المشكلة تنتقل الى صعيد اخر عندما يصبح التحالف الاني مع الجناح المتخلف من تلك القوى قاعدة التحالفات للمرحلة الثورية بكاملها . هذه المشكلة لم يكن حلها يرتبط بمدى دقة المقاومة في انتقاء حلفائها حسابيا وفي التمييز المدني بين حليف آني وآخر دائم ، بل كان للحل صعيد فعلي آخر اذ كان مرهونا بمدى دقة المقاومة في تحديد برنامجها الفلسطيني أساسا . فلو أن المقاومة طرحت برنامجا اجتماعيا متقدما بالاضافة الى تنظيم ديمقراطي في صفوفها ، لكان البرنامج والتنظيم شكلا عاملا يدفع القوى الحليفة الى حل تناقضاتها الناتجة عن عدم تجانسها ، لصالح أكثر عناصرها تقدما . اي لصالح العناصر التي تتيح لها مصالحها وموقعها الطبقي ان تلتقي فعلا مع برنامج المقاومة ليس في الظرف الاني فقط بل على امتداد المرحلة الثورية بكاملها . بذا تسهم المقاومة في تكوين قاعدة صلبة قادرة على المضي في الدعم عندما يشتد ضغط القوى الرجعية ويتسارع تراجع الحلفاء المؤقتين .

ان التجربة اللبنانية تؤكد أن خط الممارسة السابق الذي انتهجته المقاومة ، برنامجا وتحالفات وأشكال تحرك وتنظيم ، لا يستطيع خرق الحدود السياسية التي خلفها التقاسم الاستعماري للمنطقة بحيث يخلق الحيز العربي الذي لا بد للنضال الوطني الفلسطيني منه متنفسا ومجالا .

هذا الكلام لا نقوله الان لاننا نستمد من ظروف المقاومة بعد أيلول مقدرة على قوله . ففيما سبق قيل هذا الكلام مرارا وبانسجام كامل مع فهمنا للمنطق الديمقراطي الذي يجب أن يحكم علاقة المصير بين المقاومة وحلفائها .

ثم أنه ليست هناك أدنى قرابة بين ما نجد من واجبنا وحقنا أن نقوله الان وبين منطق الذين سارعوا الى الانسحاب من موكب العمل الفدائي – بعد أن التحقوا به طويلا – معلنين أن عصر المقاومة قد انتهى . فحين يجد النظام الهاشمي العميل نفسه مجبرا – بعد مجزرة أيلول ورغم مجزرة أيلول – على تكرار المذابح وتشديد عمليات القمع ، وحين لا يجد الاحتلال الاسرائيلي ما يواجه به شعب غزة سوى تكرار منع التجول ، لا يكون لذلك كله من معنى سوى ان طاقة المقاومة التي يختزنها الشعب الفلسطيني لم تستنفد. الذي استنفد فعلا هو مرحلة من العمل سابقة لم يبق منها الا أثمن ما فيها : دروسها .

وفي طليعة هذه الدروس ان معركة المقاومة ، شاءت أم أبت ، تخاض في حدود العلاقات والمصالح التي نسجها تاريخ المنطقة العربية ، ولا يقرر أحد هذه الحدود لنفسه اعتباطا الا اذا كان يطمع بالفشل .

من هنا فان تكرار اعلان المقاومة ان معركتها تدور مع اسرائيل فقط ولا شأن لها بغير ذلك ، لا يمكنه ان يحجب الامر الاساسي : وهو ان معركة الشعب الفلسطيني مع العدو الصهيوني تكون فعلية بقدر ما تتمكن من اختراق وضع عربي سوف تشكل تحولاته العامل المقرر لنتيجتها في النهاية . لكن الحديث عن الصلة التي تشد القضية الفلسطينية الى الوضع العربي ، ليس مجديا الا اذا هو انطلق من تعيين مواقع هذه الصلة ومنطق نموها ورسوخها . ان الصلة التي يمكن أن تصب فعلا في مجرى تحرير فلسطين ، هي تلك التي توفر حلقة الربط المتنامي بين العمل الفلسطيني الثوري وبين النضال الوطني الديمقراطي والاجتماعي للجماهير العربية. واذا كانت القوى العربية التي تحمل مطالب هذا النضال وشعاراته تبدو الان ضئيلة الحجم قليلة الفعالية ، فان ذلك يجد تفسيره في اصطدامها بجدار التوازن الطبقي السياسي العام الذي ما زال يحكم قبضته على الوضع العربي ، وفي ما تتعرض له من عمليات قمع تستهدف ضرب كل أشكال النهوض الجماهيري وخنق كل بادرة لنمو اطر تنظيمية مستقلة عن هيمنة الانظمة ، متحررة من وصايتها .

قد يرى البعض في دعوة المقاومة الى التحالف المصيري مع قوى النضال الوطني والاجتماعي العربية ، المقهورة الان ، اقتراحا عليها بأن تسلك طريقا بعيد الشقة كثير التعرجات .. ولكن ... من قال ان الطريق الى فلسطين ليس بعيد الشقة كثير التعرجات ! ان المسافة التي تفصل الان بين حركة الجماهير العربية وبين مواقع السيطرة على مقدراتها هي ذاتها المسافة التي تفصل الفلسطينيين عن فلسطين .. ذلك هو الطريق امام المقاومة وما عداه ليس طريقا اقصر بل هو طريق اخر ليست فلسطين نهايته على أي حال .

ان دخول المقاومة الى الوضع العربي من نوافذه الرسمية المفتوحة ، لن تكون نتيجته في أفضل الاحوال سوى التحاقها بأكثر الانظمة العربية تقدما ، أي انخراطها ضمن وجهة الحل السلمي في النهاية ... والحل السلمي قد ينشيء دولة فلسطينية لكن الحل السلمي لا يعيد فلسطين .

●●●

ايها الاخوة والرفاق

ان الجواب على ممارسات مرحلة مضت لا تكفيه كلمة تلقى في مناسبة كهذه .

الجواب يبنى بالعمل ... ودرب العمل طويل . وما الكلمة الان سوى بعض واجب الوفاء للشهداء الذين سقطوا ولجماهيرنا التي خرجت باسلة الى هذه الساحة عصر ذلك اليوم الرائع من تاريخ لبنان الوطني .



اغراض الأتحاد وحدوده

■ غطـاء «قومي» لسياسة التخاذل الوطني
■ تنسيق سياسي فوقي

■ قد لا يحمل الاستقبال الفاتر الذي تلقت به الجماهير العربيه أعلان «الاتحاد» بين مصر وسوريا وليبيا ، تحفظا جوهريا على الخطوه في حد ذاتها . فلا جدال أن اتحادا تقيمه فيما بينها ثلاث دول عربيه متحررة ، بصور متفاوته ، من اشكال السيطره الاستعماريه المباشرة ، تشد اثنتان منها ، مصر وسوريا ، الى حاضرهما تاريخا وطنيا زاخرا ، وتحتفظ الاخيرة ، ليبيا ، بحل زخم خطوتها العربية باجلاء القواعد العسكرية الاجنبية من أراضيها ... لا جدال أن اتحادا كهذا يواجه ، موضوعيا ، حاجة النزوع الاصيل لدى الجماهير نحو الوحده القومية .. خاصةوان الصيغة الاتحادية المعلنة قد احيطت بتفسير لمعناها طغى على أي تفسير اخر وهو انها خطوة مكرسة في خدمة الشرط الذي تربط الجماهير عضويا بين تحقيقه وبين نزوعها القومي : اعادة الحياة الى المعركة الوطنية ضد الوجود الصهيوني في فلسطين .

بيد أن هذا الاستقبال الجماهيري الفاتر نسبيا للخطوة لم يكن على أية حال بلا مغزى .. فقد كان تعبيرا بالغ الدلالة ، من ناحية ، عن مناخ تراجع المعركة الوطنية السائد ، والذي يشكل قيام «الاتحاد» ، في التحليل الاخير ، احد نتائجه البارزة ، واسلوبا خاصا في معالجة ذيوله . كما كان تعبيرا ، من ناحية اخرى ، عن عدم تعاطف كامل وجدي لدى الجماهير مع حدود الاهداف المعلنة للصيغة المقترحة ... هذا اذا لم يكن تعبيرا عن شك مشروع في اغراضها الحقيقية :

— في نوع الارتباط بين اعلانها وبين ما آلت اليه «ازمة» المنطقة .

— وفي نوع الارتباط بين هذا الاعلان وبين ما استقرت عليه اوضاع انظمة برجوازية الدولة المنضمة الى الاتحاد ، وخاصة في علاقة هذه الاخيرة مع حركة الجماهير في اقطارها .

الاتحاد : غطاء «قومي» لسياسة التخاذل الوطني :

وطبيعي القول ان حدود ما يمثله قيام «الاتحاد» على صعيد المعركة الوطنية هي في نهايةالامر حدود قدرات وبرامجالانظمة الداخلة فيه ، منفردة ومجتمعة ، على صعيد هذه المعركة .

ان قيام «الاتحاد» ياتي في مرحلة من الصراع الوطني ضد التحالف الامبريالي الصهيوني تتميز بالسمة الرئيسية التالية : استمرار الانظمة الوطنية (النظام المصري خاصة : محور الاتحاد) بما بدات تنهجه منذ هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ من سياسات التراجع المتابع عن مهام المعركة الوطنية : القبول بقرار مجلس الامن التصفوي — تجميد المعركة على الجبهة العسكرية بناء على المقترحات الاميركية — التسليم — صراحة — بالكيان الصهيوني والاستعداد لابرام «اتفاق سلام» معه ...

فبقدر ما كانت تجربة الوحدة المصرية — السورية عام ١٩٥٨ تتويجا لمرحلة من الصعود في المعركة الوطنية ضد اسرائيل «ومن هم وراء اسرائيل» (الامبريالية) وعلى صعيد بناء القاعدة الاقتصادية (كسر احتكار السلاح عام ١٩٥٥ ، تأميم قناة السويس وتحقيق الانتصار السياسي في المعركة ضد العدوان الثلاثي والبدء في بناء السد العالي عام ١٩٥٦ ، ضرب الاحتكارات الاستعمارية عام ١٩٥٧ ...) ... فان قيام « «الاتحاد» الحالي يأتي يتوج مرحلة معكوسة السمات تماما ... مرحلة من التراجع في المعركة الوطنية .

— لقد بدأ التمييز واضحا جازما بين اسرائيل «ومن هم وراءها» (الغرب الاستعماري اولا ومن ثم الامبرياليين الاميركيين بالتالي) الذين اخرجوا من خانة الاعداء ووضعوا في قائمة الاصدقاء والمرشحين كاصدقاء محتملين .

— كما أن اسرائيل نفسها لم تعد سوى تلك الدولة «المتعنتة» فقط والمتمردة علىقرارات الامم المتحدة ، وبدا التسليم بكيانها امرا قائما فعليا ، ان لم يكن بصلح مبرم أو باعتراف مباشر ، «فباتفاق سلام» لا يغير من النتيجة شيئا .. (هذا ما سارع متحدث مصريرسمي الى توكيده بعد اعلان الاتحاد مباشرة تحوطا لاية «اساءة فهم» للخطوة) .

— أما معركة بناء القاعدة الاقتصادية فقد باتت فاقدة لكل اثر من وهجها الوطني السابق ، ودخلت منذ امد غير قريب في مرحلة ازمة مستعصية على اعتاب امتيازات الفئات الحاكمة في انظمة برجوازية الدولة واستئثارها لمعظم فائض النتاج الاجتماعي .

على كل ذلك يغدو ممكنا ادراك حدود الصيغة الاتحادية الحالية ومغزاها الحقيقيعلىصعيد اتجاهات المعركة الوطنية ، باعتبارها خطوة تستهدف تغطية سياسة التخاذل الوطني للانظمة المذكورة تجاه القضية الفلسطينية بصورة خاصة ، وتجاه قضية التحرر القومي من الاستعمار (وحلفائه : الصهيونية والرجعية المحلية) بصورة عامة . وذلك من خلال تحرك عومي في ميدان له وهجه المعهود جماهيريا (الوحدة) ويبدو ظاهريا أنه مكرس في خدمه المعركة الوطنية بالذات .

يضاف الى ذلك أنها خطوة ، بحدودها وظروفها وبالصورة التي تمت فيها ، تعبر بمزيد من الوضوح عن عجز هذه الانظمة ، بسبب طبيعتها بالذات ، عن الوصول الى حل «منطقي» وحاسم للقضية الفلسطينية : لا بسلم نهائي ودائم يفقدها دعامتها الجماهيرية الى الابد ، ويهدد وجودها بالذات ، ولا بخوض حرب وطنية شاملة ضد الكيان الصهيوني لم تستطع هذه الانظمة بناء شرطها الحاسم : تعبئة الجماهير المسلحة .

من هنا فالصيغة الاتحادية المطروحة تخدم اتجاها «وسطيا» في الحل السياسي للقضية (اتفاق سلام مثلا) بتشكيلها عامل تعجيل بتنفيذه باكبر قدر ممكن من الشروط العربية من جهة وعاملا يجعل من تطبيق مثل هذا الحل أقل أحراجا لهذه الانظمة تجاه الجماهير الطامحة الى حل وطني جذري من جهة أخرى .

حدود الاتحاد : التنسيق السياسي الفوقي:

بينما تحدد البنود العملية لاحكام الاتحاد بمزيد من الدقة والوضوح جوانب التنسيق السياسي الفوقي بين الدول الثلاث الاعضاء (التساند المشترك — تحظير مد نشاط تنظيم سياسي لدولة الى الدول الاخرى..) فانها لا تاتي على الجوانب الاقتصادية — الاجتماعية وحتى العسكرية الا بكلام عام وتحديدات مبهمة ، لا تترك مجالا للشك بعدم الفعالية العملية الفورية على الاقل للتنسيق في هذه الجوانب .

الصعيد العسكري :

صحيح ان مجرد قيام «الاتحاد» يشكل اضافة عامل عسكري جديد قد يساهم في تغليب الشروط العربية على التحركات السياسية الرامية الى وضع التسوية السلمية موضع التنفيذ . ولا شك أن ما يتيحه حشد الجهد العسكري السوري الى القوة المصرية من تهديد أكبر للسلامة العسكرية الاسرائيلية ، يدخل هنا كأهم اعتبار في هذا الصدد . لكن من المستحيل التصور من الناحية العملية أن مجرد قيام «الاتحاد» ، حدوده هي حدود الانظمة المنضوية فيه ولو مجتمعة ، كفيل بأدخال تعديل جذري على صورة الوضع الراهن (ميزان القوى الراهن) باتجاه التحضير لحرب شاملة ضد اسرائيل . فلا بمقدور سوريا ولا ليبيا ان تضيفا الى القوة العسكرية المصرية ما يعدل في ميزان القوى جذريا . والحال أن فرنسا (صديقة العرب!؟) قد بددت مؤخرا اخر أمل في هذا الاتجاه بوضعها شرطا لتسليم ليبيا طائرات الميراج المباعة لها — والتي لن تصل ليبيا بمجموعها (١١٠ طائرا) بجميع الاحوال قبل عام ١٩٧٤ — بعدم قيام هذه الاخيرة بنقل هذه الطائرات الى أية دولة أخرى .

ويبقى الامر الجوهري : اذا كان الاتحاد يضيف تراكما كميا للقوة العسكرية العربية ويشكل عامل ضغط أقوى ، الا أنه يظل نوعيا ضمن حدود أوضاع الانظمة المكونة للاتحاد ، المراهنة على السباق العسكري النظامي مع اسرائيل الذي انتج هزيمة ٥ حزيران .

من هنا يمكن الاستنتاج ان بنود الصيغة الاتحادية المتعلقة بالتنسيق العسكري لن يكون لها نتائج عملية على الامد القريب على الاقل. لكن يمكن التوقع ان هذه «التظاهرة» العسكرية أمام الجماهير العربية لن تكون بغير فائدة لاسرائيل (أنباء عن وصول المزيد من طائرات الفانتوم الاميركية لاسرائيل) .

الصعيد الاقتصادي — الاجتماعي :

لماذا تبقى المجالات الاقتصادية — الاجتماعية أضعف حلقة بين المجالات المشمولة بالاتحاد ؟

ثمة درس — كما يبدو — مستخلص من تجربة الوحدة المصرية — السورية هو التالي : أن اي تنظيم وحدوي ، على قاعدة انظمة برجوازية الدولة الراهنة ، للمجالات الاقتصادية — الاجتماعية سيتحول الى ميدان صراع بين المجموعات الحاكمة في كل قطر حول الاستئثار بفائض النتاج الاجتماعي والامتيازات المختلفة . والحال أن صراعا ينشأ ، في هذا الميدان ، سيأتي حتما لصالح الطرف الاقوى في هذا التنظيم (الطرف المصري في هذه الحالة) على حساب الاطراف الاخرى التي ستسرع بدورها الى انهاء الوحدة وتحقيق الانفصال .. ومن الواضح أن هذا الاعتبار سيكون أكثر تهديدا في حال الاتحاد الحالي أحد أطرافه ، ليبيا ، بلد غني بالبترول وفقير بالسكان !.

الصعيد السياسي الفوقي :

فيما عدا الحاجة الى تغطية سياسة التخاذل الوطني ، ما هي اذن الحاجات الداخلية لانظمة الاتحاد الذي قام هذا الاخير تلبية لها ؟

الواقع أنها حاجات سياسية في الاساس :

— فالاتحاد ، سياسيا ، سيمنح الخطوة العملية للنظام السوري الحالي نحو الانخراط بمسيرة «الحل السلمي» مظلة «وحدوية» تقيه مما ترسب لدى الجماهير السورية من مرحلة رفض الحكم السوري السابق لكافة الحلول السلمية ، وبالمقابل ستوفر له ، الخطوة والحماية معا ، ادراج منطقة «الجولان» السورية المحتلة في حسابات الحلول المطروحة بعد ما أثيرت الشكوك في الماضي حول استعداد التحركات السياسية العربية لاستبعاد البحث في مصيرها .

(ومن المعروف ان الحكم السوري السابق كان يلح دائما على عبد الناصر لاعادة الوحدة بين مصر وسوريا . لكن بالرغم من ذلك فقد بقيت سوريا في هذا العهد خارج «ميثاق طرابلس» الذي تم اعلانه في كانون الاول عام ١٩٦٩ بسبب موقف الحكم فيها من قرار مجلس الامن خاصة ، والحال أن التفسير الوحيد الذي يعطى لقابلية دخول سوريا في عهد الحكم الحالي الى «الميثاق» ومن ثم الى الاتحاد هو التصحيح الذي أدخلته حركة حافظ الاسد على مسار الحكم باتجاه الانخراط بالتسوية السلمية ،وانهاء «شذوذه» العربي) .

— كما أن الاتحاد سيتيح ، سياسيا وعمليا ، للنظام الليبي المعرض لاخطار داخلية جدية ، اتقاء اي ضربة محتملة توجه اليه من جانب معارضة قائمة أو محتملة من داخل المجموعة العسكرية الحاكمة أو من جانب الاحتكارات النفطية . ذلك أن قيام الاتحاد لم يضمن فقط للنظام الليبي حماية جماهيرية مشدودة الى الخطوة بل ووفر له أيضا ، هو بشكل خاص ، بندا في احكامه الاساسية على غرار «مبدأ بريجنيف» في أوروبا الشرقية يتيح للدول الاعضاء في الاتحاد (مصر خاصة) التدخل لحماية نظام الحكم في حال تعرضه لاخطار اضطرابات داخلية .

— وعلى الرغم أن الحاجة الاساسية للنظام المصري في الاتحاد تكمن في وظيفته كتغطية لسياسة التراجعات الوطنية ، فأن مجرد قيامه سيساهم ، على صعيد توازنات السلطة ، في تثبيت الجناح غير الانعزالي من الحكم المصري على الجناح الانعزالي الذي بدأ يرتفع صوته مؤخرا .

(وكان هذا الجناح الانعزالي قد بدأ يعبر عن ارائه بكثافة على صفحات الجرائد والمجلات المصرية محييا أشد النزعات القومية بدائية من فرعونية ومصرية وما شابه ذلك) .

انكماش الصيغة الاتحادية الحالية :

اذا كان قيام الاتحاد جاء تلبية لهذه الحاجات السياسية العربية والداخلية للانظمة المنضوية فيه ، فأن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق : ما هو العامل المرئيسي الذي جعل من غير الممكن الحفاظ على وحدة عام ١٩٥٨ أو نجاح محادثات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ ، والذي يجعل الان من قيام الصيغة الاتحادية الحالية أمرا ممكنا ؟

الواقع أن الحاجة اليوم الى الوحدة قد تبدلت وأصبحت منكمشة الى حدود القبول بمجرد تكريس التجاور بين الانظمة ، دون أن تنطوي على خطوة تدرج ممكن في المستقبل .. أي أنها وقتية غالبا ، محكومة بظروفها الانية.

فالى جانب تكريس الاحكام الاساسية لحق كل دولة بالانسحاب منفردة من الاتحاد ولعلاقاتها الخارجية ، فأن أهم جديد — ولا شك — سمح أصلا بقيام الاتحاد الحالي هو قبول الطرف المصري لاول مرة بالعلاقات السياسية الداخلية السورية خاصة ، كما هي عليه ، أي دون اشتراط تغليب الجناح الناصري على باقي التجمعات السياسية (العسكرية خاصة) كما حصل عامي ٥٨ و ٦٣ .

وهكذا فان العقبات التي أودت بوحدة عام ١٩٥٨ (هيمنة البيروقراطية العسكرية المصرية في سوريا) والتي أولدت ميثاق ١٧ نيسان عام ١٩٦٣ ميتا منذ اعلانه (تشكيل محور بشي من العراق وسوريا حول مصر) لم تعد قائمة أصلا في الصيغة الحالية . فهذه الاخيرة تشكل صيغة نموذجية لتثبيت هيمنة كل برجوازية دولة في قطرها دون طغيان الطرف الاقوى أو حتى سيادة طرف «رابع» اذا صح القول ، يكون تجاوزا لجميع الهيمنات الخاصة . وهذا هو جوهر أي صيغة فيدرالية أو حتى كونفدرالية معروفة .

ان الاتحاد الحالي بهذا المعنى هو ذو حد وحدوي ضامر . وبذلك لا يحاول استعادة تجربة اختراق هذا الحد وما كان ينتهي اليه دائما من انفصال أو ولادة مجهضة . فلا هو يعدل بشكل ملموس بالعلاقات الاقتصادية القائمة بين الاقطار المتحدة ، ويحتاط من جانب اخر بتحظيره مد نشاط أي تنظيم سياسي في أي قطر الى الاقطار الاخرى ، ويبقي العلاقات الخارجية لكل دولة على حالها .. الخ .

«الاتحاد» ليس بديلا عن مهمة بناء حركة الجماهير المستقلة :

ان الشرط الحاسم ولا شك الذي سمح باعلان اتحاد تلك هي اغراضه وحدوده هو قيامه على قاعدة حركة جماهيرية مشلولة سياسيا .. وأن مهمة شل هذه الحركة يتم انجازها فعلا أما بأرساء صيغة «ليبرالية» شكلية تقنع السيطرة الفعلية للفئة العسكرية الحاكمة (سوريا) واما بالقمع السياسي المستمر (مصر) واما بالشروع بها تحت مظلة الاتحاد نفسه (ليبيا) . وهنا تأخذ «الظروف الخاصة» التي لم تتح للحكم السوداني الانضمام الان الى الاتحاد كل دلالتها . فليست هذه «الظروف الخاصة» سوى التوازن بين الحكم ومنظمات سياسية معارضة .

ان قيام الاتحاد بهذا المعنى هو دليل على مدى الذروة الذي آل اليه الانفصال بين أنظمة برجوازية الدولة والجماهير . كما أن مدى الخواء في هذه الصيغة هو دليل على استمالة تحقيق الوحدة القومية الحقيقية على قاعدة هذه الانظمة وعلى كم هي «قطرية» هذه الاخيرة موضوعيا .

والخلاصة ان قيام الاتحاد ، بحدوده وأغراضه ، يحمل أخطارا جدية على مصالح الجماهير العربية القومية والطبقية : اتمام صفقة مع أسرائيل لن تكون في أفضل شروطها سوى تكريس للكيان الصهيوني وتصفية جوهرية لقضية الشعب الفلسطيني ، وأحكام قبضة السيطرة ، القمعية و «الليبرالية»، على حركة الجماهير السياسية . لكن هذا لا يعني على الاطلاق أن بقاء هذه الانظمة بغير اتحاد سيفتح الابواب مشرعة أمام تحقيق فوري وسريع لمصالح الجماهير . قد تبدو هنا المفارقة . لكن من الواضح ايضا أنها من نوع المفارقات التي لا تستدعي تعديلا جذريا على المهمة الجماهيرية الاساسية : بناء حركة الجماهير السياسية المستقلة لاحباط الحلول التصفوية، واكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

■ الاتحاد ليس بديلاً عن مهمة بناء حركة الجماهير المستقلة لاحباط الحل التصفوي واكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية

الباب المفتوح للمصالح الاميركية في مصر والجزائر

... ما هي الجدوى من مواقف اقصى التطرف التي تتخذها حكومة الجزائر ، اذا كانت الارقام تقول ان المصالح الاميركية في الجزائر زادت ثلاث مرات من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧١ .

هيكل — الاهرام

اننا نستطيع أن نعطي حقائق وأرقاما عن المصالح الاميركية في مصر ، وان هيكل نفسه يوصف دائما على مسرح السياسة المصرية بأنه مؤيد للاميركيين .

المجاهد الجزائرية

وراء لفظيات محاربة الامبريالية تمد أنظمة بورجوازيات الدولة جسورا مستترة مع المصالح الامبريالية، وعلاقات اقتصادية تزداد تطورا مع الدول الغربية عموما والمصالح الاميركية على الخصوص .. وهذه العلاقات كانت قائمة قبل الهزيمة ، الا انها بعد ذلك لم تتوقف بل تطورت ، وزادت ارقام المصالح الاميركية عدة مرات ، بالرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية مع أميركا ..

ورافقت سياسة التراجع العام بعد الهزيمة، تنازلات جديدة للمصالح الامبريالية .

واذا كانت انظمة الحل السلمي وخاصة مصر — وهي المعنية بالتسوية السلمية نتيجة الهزيمة واحتلال اراضيها — تراهن على تغيير الموقف الاميركي ، فان هذه المراهنة تخفي سياسة تنازلات مستمرة للمصالح الاميركية .. أما الانظمة الرافضة للحل السلمي لانها بعيدة جغرافيا كالجزائر، او لانها غير محتلة اراضيها كالعراق ، فهي تخفي وراء رفضها اللفظي علاقات متطورة مع المصالح الامبريالية .

هذا ما ستؤكده الاتفاقيات والارقام الواردة في هذا التحقيق عن المصالح الاميركية خاصة في كل من مصر والجزائر ، والمصالح البريطانية في العراق من خلال سياسة الحكم وعلاقته بشركة نفط العراق :

النفط المصري والشركات الاميركية

— العلاقات الاميركية — المصرية على الصعيد الاقتصادي تظهر اكثر ما تظهر في ميدان التنقيب عن النفط وانتاجه .. فمعظم الاتفاقيات التي عقدتها المؤسسة المصرية العامة للنفط هي مع الشركات الاميركية.. ففي الابار الواقعة عند شاطئ خليج السويس — تنتج يوميا نحو ٥٠ الف طن — يتم الانتاج من قبل شركة ستاندرد اويل اوف انديانا وشركة فيلبيس اويل الاميركية .

اما في الصحراء الغربية القريبة من الحدود الليبية ، فان معظم الاتفاقيات هي مع الشركات الاميركية التي تقوم بالتنقيب بالتعاون مع المؤسسة المصرية العامة للنفط ، واهم هذه الشركات هي شركة اموكو (بان اميركان سابقا) التي منحت امتياز التنقيب في المنطقة منذ عام ١٩٦٣ وتبلغ مساحة المنطقة حوالي ٧٣ الف كيلو متر مربع وقد حفرت الشركة فيها ٢٢ بئرا . وفي أوائل هذا الشهر اعلن الدكتور صدقي وزير الصناعة والنفط عن تدفق النفط في بئر « ابو الغرانيق » في المنطقة الغربية ، وقد تم هذا الاكتشاف بواسطة شركة « أوموكو » الاميركية .

وتقول صحيفة « سود دويتشه تسايتونغ » الالمانية الغربية أن النفط المصري كان مادة التصدير الاولى الى المانيا الغربية عام ١٩٧٠، اذ بلغ هذا التصدير في الاشهر التسعة الاولى مليون طن بقيمة ٦٠ مليون مارك . وتعتبر المانيا الغربية البلد الثاني بعد الاتحاد السوفياتي بالنسبة الى التجارة الخارجية المصرية . وتنوي المانيا الغربية المشاركة في مد انابيب النفط من السويس الى الاسكندرية . وقد اعلنت « الاهرام » في الشهر الماضي ان حكومة المانيا الغربية ابلغت القاهرة قرار المساهمة في هذا المشروع بمبلغ ٤٠ مليون دولار .

ويساهم في هذا المشروع — ايضا — بريطانيا وايطاليا وفرنسا واليونان والكويت الى جانب شركتين البترول اميركيتين هما شركتا موبيل اويل واموكو .

● تطور العلاقات التجارية مع أميركا والمانيا الغربية :

في عام ١٩٦٩ قامت بعثة تجارية أميركية بزيارة لمصر بدعوة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية وتمثل البعثة ١٣ شركة أميركية تعمل في حقول المال والصناعات والخدمات . ورئيس البعثة كارل لابد نفر رئيس شركة بارسونزاند ويتمور . وقامت هذه الشركة ببناء ٣ مصانع للورق في مصر .

وبين الشركات الاخرى الممثلة في البعثة شركات اشتركت في مشاريع صناعية مهمة في مصر كمحطة توليد كهرباء غرب القاهرة وقد بنت هذه المحطة شركة وستنفهاوس الكتريك انترناشيونال . وكان رئيس جمعية التجارة والصناعة الاميركية — العربية قد صرح قبل مجيء البعثة ، بأن البعثة ستدرس امكانية زيادة توظيف رؤوس الاموال الاميركية في مصر وتحسين التبادل التجاري بين البلدين .. واكد بان في الجمهورية العربية المتحدة مجالات مغرية لتوظيف الاموال . وتشير احصاءات نشرتها الحكومة الاميركية الى أن مجموع قيمة صادرات الولايات المتحدة الى مصر بلغ حوالي ٤٨٫٥ مليون دولار خلال عام ١٩٦٨ في حين بلغت المستوردات الاميركية من مصر حوالي ٣٢٫٥ مليون دولار . وكان مصدر مصري مسؤول قد صرح بأن رجال الاعمال الاميركيين سيبحثون مع رؤساء المؤسسات والشركات التجارية والصناعية والغرف التجارية والصناعية المصرية في امكان دعم حركة التبادل التجاري بين السوق الاميركية والسوق المصرية والبحث في انشاء شركات تجارية مشتركة .

وتشير احصاءات اخرى عن العلاقات التجارية المصرية — الالمانية الغربية للاشهر العشرة الاولى من سنة ١٩٧٠ الى أن الصادرات الالمانية الغربية الى البلدان العربية هي في تزايد بنسبة تراوح بين ١٫٥ — ٢ بالمئة بالنسبة الى ما كانت عليه في الفترة نفسها من عام ١٩٦٩ . وتاتي في طليعة البلدان العربية التي تستورد من المانيا الغربية مصر ، تليها الجزائر فالسعودية ، فلبنان !

في هذا « الجو » من نمو العلاقات الاقتصادية بين مصر واميركا والمانيا الغربية بدأت تطرح فكرة العودة عن قانون الاستثمارات الاجنبية القديم الذي وضع عام ١٩٥٣ بالرغم من أن هذا القانون قد وضع قبل التأميمات الذي تجاوزته نتيجة لسماحه بحرية نسبية للاستثمارات الاجنبية .. فقد كتبت « الاهرام الاقتصادي » مقالا عن ذلك بعنوان « نظرة واقعية الى قانون الاستثمارات الاجنبية » قالت فيه : يلاحظ في الاونة الاخيرة اهتمام بعض الدول والهيئات الاجنبية بمشروعاتنا الاقتصادية .. وهذا الاهتمام قد تبلور في صورة عروض قدمت الينا لتمويل بعض مشروعاتنا . واخر هذه العروض ما تقدمت به بعض الهيئات الحكومية وشبه الحكومية الاجنبية بالاشتراك مع بعض الشركات (الاميركية) في تكوين كونسورسيوم لتمويل انشاء خط انابيب لنقل البترول بين السويس والاسكندرية . وفضلا عن ذلك فقد تلقت وزارتا الصناعة والسياحة عروضا مختلفة لتمويل مشروعات بترولية وصناعية وسياحية .

وطالبت « الاهرام الاقتصادي » بتعديل قانون الاستثمارات الاجنبية القديم على اساس « تشجيع الاستثمار الاجنبي » .

العلاقات الجزائرية — الاميركية

□ في الوقت الذي كانت الجزائر تعلن فيه تاميم اسهم مجموعة شركات البترول الفرنسية كانت تعقد مع أميركا اتفاقيات وقروض مختلفة.

فقد اجتمع المسؤولون الجزائريون بهنري كيرنز رئيس بنك التصدير والاستيراد الاميركي، وتم اتفاق مبدئي على مجموعة من القروض الاميركية تبلغ قيمتها ٦٠٠ مليون دولار لتمويل عدة مشروعات خاصة بتحويل الغاز الطبيعي الجزائري الى غاز سائل ونقله عبر الاطلسي الى أميركا . كما يعطي الاتفاق للشركات الاميركية وعلى رأسها شركة « ال باسو » نصيبا في احتياطي الغاز الجزائري خلال السنوات القادمة .

وبنك التصدير والاستيراد الاميركي مؤسسة مالية تقدم قروضا طويلة الامد للبلدان الاجنبية لتمكينها من شراء مواد التجهيز والخدمات الاميركية . وقد ابرمت الجزائر مع هذا البنك عقدين للقروض : الاول لشراء طائرتين من نوع بوينغ والثاني لشراء قاطرات.

ونقلت وكالات الانباء مؤخرا ان هناك مشروع جزائري — أميركي لبناء أكبر مصنع لتسييل الغاز في العالم . وقال مسؤول جزائري ان موافقة الحكومة الاميركية على بيع الغاز الجزائري السائل الى شركة في تكساس ستؤدي الى تحسين العلاقات الثنائية وتساعد في برامج التنمية الاقتصادية .

وقد أدلى السيد احمد الغزالي ، المدير العام لشركة النفط الوطنية الجزائرية سوناتراك بذلك في شهادة له هنا أمام لجنة اتحادية أميركية للطاقة تبحث في موضوع هذه الصفقة . وقد تقدمت بمشروع الشراء شركة الباسو للغاز الطبيعي ومقرها تكساس لتزويد السوق الاميركية بحاجتها من الغاز المستورد .

وقال الغزالي في شهادته ان سوناتراك ترحب بهذه الفرصة السانحة للمساهمة في بيع الغاز الطبيعي السائل للاستهلاك في الولايات المتحدة .. وفي رأيي أن مثل هذا النشاط هو لخير الجزائر والولايات المتحدة على السواء .

وابلغ الغزالي اللجنة كذلك ان تصدير الغاز الجزائري الى الولايات المتحدة سيوفر العائدات اللازمة لبرامج التنمية الجزائرية ، وقال ان سوناتراك تقدمت من بنك التصدير والاستيراد الاميركي بطلب قرض بقيمة ٢٨٥ مليون دولار لتمويل بناء مصنع لتسييل الغاز في مرفا ارزو الجزائري (والجزائر هي احدى عدة دول عربية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بسبب التاييد الاميركي لاسرائيل في حرب حزيران عام ١٩٦٧) .

وقال الغزالي ردا على سؤال لوكالة رويتر بعد الادلاء بافادته عن الاثر الذي قد تتركه هذه الصفقة اذا اقرت على العلاقات بين البلدين انني متأكد من انها ستساعد في تحسين العلاقات .

وكانت جريدة « الشعب » الجزائرية قد أعلنت أن شركة « هانوفير تروست» بنيويورك، وهي من اهم البنوك في الولايات المتحدة الاميركية قد حولت لحساب الشركة الجزائرية « سوناتراك » مبلغ ٥ ملايين دولار اميركي ، وذلك وفقا لقرض تم ابرامه في ايلول الماضي ١٩٧٠ ، وهذا القرض مخصص لتمويل فرق الجيوفيزياء العاملة بالصحراء .

ومنذ فترة تم توقيع اتفاق بين الشركة الوطنية الجزائرية « سوناتراك » وشركة « بريتشارد رودس ليمتد » البريطانية — وهي احد فروع شركة بريتشارد أند كومباني الاميركية — لاقامة معمل جديد بمدينة « سكيكدا » الجزائرية لتحويل الغاز الطبيعي الى غاز سائل (والمعروف أن شركة سوناتراك ودوائر البترول في الجزائر تعج برجال صناعة البترول والغاز الاميركيين الذين جاؤا سعيا وراء المشروعات الجديدة)!

وتعليقا على العلاقات الجزائرية — الاميركية المتطورة يكتب معلقون صحافيون أميركيون عن ذلك بالقول: ان الولايات المتحدة في حاجة الى غاز وبترول الجزائر تخفيفا للضغط على الاحتياطي الاميركي منهما وفتحا لباب واسع أمام الاستثمارات الاميركية . ويرى الاميركيون في الرئيس بومدين رجلا اشتراكيا عمليا — ! — لا يجد غضاضة في اقامة تعاون بين الجزائر التي تسعى الى الاشتراكية والدول الرأسمالية الكبرى :الولايات المتحدة ولا يعوقه في ذلك عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين—!—.

حقائق تكشفها الصحافة الاستعمارية البريطانية

اتفاقية النفط العراقية

اعلنت حكومة العراق في تشرين الماضي توقيع اتفاقيه مع شركات النفط الاجنبية أعتبرتها « نصرا كبيرا لحقوق العراق وانتزاعا له من الشركات » ، وجوهر هذا الانتصار زيادة عائدات الحكومة ٨٠ مليون باون في السنوات الثلاث القادمة .

لننظر الى ما تقوله صحافة الاحتكارات وموقفها من «الخسائر التي تكبدتها الشركات» كما يزعم الحكم .. فجريدة الغارديان بتاريخ ٢٩ — ١٠ علقت تقول « يبدو من الاتفاقية ان شركة نفط العراق قد احرزت تقدما هاما في خلافها الطويل مع العراق » . هل هذه الصحيفة لوحدها بينت التناقض مع ما ذكره الناطق العراقي ؟ لا بالطبع . فجريدة الديلي تلغراف المعروفة بكونها تمثل الجانب الاكثر يمينية من حزب المحافظين نشرت مقالة بعنوان « اقتراب السلم النفطي في العراق » بتاريخ ٢٩ — ١٠ — ١٩٧٠ وكان تعليق الفاينانشال تايمس ، الممثلة لاوساط البورصة البريطانية اكثر صراحة من غيره وكان عنوان مقالها كالتالي : « شركة نفط العراق تدفع ٨٠ مليون باون ثمنا لبقائها في العراق » في ٣٠ — ١٠ — ١٩٧٠ فلنحلل ما جاء في هذه المقالات وغيرها مما نشر في الصحافة البريطانية ، والتي كانت منتصرة لا مهزومة كما حاول راديو بغداد تصويرها .

ان ما تطرقت اليه هذه الصحف ، وكذلك ما لم تتطرق اليه يشير بوضوح الى تنازلات كبيرة من جانب الحكم وتفريطا بمصالح الشعب العراقي ، اكثر بكثير كما يبدو حتى من تنازلات الاتفاقية الفاشلة التي حاول الوتاري وحكم عارف امرارها عام ١٩٦٥ . وتشير عدة دلائل منها عدم نشر نصوص الاتفاقية كاملة الى وجود بنود سرية اكثر خطورة من التنازلات المعلن عنها . نشير فيما يلي الى بعض النقاط :

المساومات حول تصفية الاستثمار الوطني لحقل شمال الرميلة

جاء في الغارديان حول هذا الموضوع ان المتحدث العراقي لم يشر الى نقطة النزاع الرئيسية المتعلقة بحقل الرميلة الشمالي الهائل الحجم والذي اكتشفته شركة نفط العراق ولم تسنح لها الفرصة لاستثماره، لان الجنرال قاسم كان قد صادر هذا الحقل ضمن قانون رقم ٨٠ ، كجزء من الـ ٩٩٫٥ بالمئة من المساحة التي كان يحق للشركة استثمارها .

ان الشركة لا زالت مصرة على حقها بالتملك واعلنت انها ستتخذ كل الاجراءات اللازمة ضد اي فريق يشتري النفط من هذا الحقل.

اما الديلي تلغراف فكانت اكثر وضوحا حول تفاؤل الشركات حيث كتبت تحت عنوان « اقتراب السلام النفطي في العراق » تقول :

« جرى أمس تقارب بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاجنبية ، التي تعتمد عليها الحكومة في العوائد ، وبالتالي في الوجود ، باتجاه تحقيق الاتفاق بينهما . وقد كان الجانبان في حالة حرب شبه مكشوفة منذ سنة ١٩٦١ عندما استولى العراق على ٩٩ بالمئة من امتيازات شركة نفط العراق .

ان شركة نفط العراق ، التي تملك استثمارات في ايران وابو ظبي ايضا ، لن تعترف بحق العراق في اجراءات شبه التاميم لعام ١٩٦١ مخافة ان يصبح ذلك سابقة لاجراءات مماثلة في الدول الاخرى ، وفي الوقت نفسه فالشركة تطمع لضمان مناخ هادئ في العراق لضمان الانتاج هناك .

ان اعلان التصالح الذي اعلنته الحكومة العراقية امس قد اوضح ان الشركة قد سارت شوطا كبيرا في ضمان اهدافها . ويبدو ان اكثر تحركات الشركة فعالية هو قرض الـ ٢٠ مليون باون الذي لم ينشر عنه بشكل واسع . وهذا القرض بلا فوائد ويستقطع من الانتاج، فالشركة اذا لا تخشى ضياع اموالها ، وهي الان قد حققت لنفسها بوضوح صفقة عظيمة.

وكانت احدى الطرق التي استخدمتها الشركات للضغط على العراق هي رفض اخراج رأسمال كبير ، وبسبب ذلك فقد كانت الزيادة السنوية في الانتاج بمعدل اقل من ١ بالمئة (للعام الماضي) متخلفة بعيدا وراء زيادات انتاج دول الشرق الاوسط كايران وليبيا .

من الواضح الان ان الاتفاقية الجديدة ستعطي الشركة حياة اسهل في الفترة الحالية » .

اما جريدة الفايننشال تايمس فكانت تضع كل النقاط على كل الحروف في عددها ٣٠ — ١٠ — ٧٠

« ان شركة نفط العراق مستعدة لدفع ٨٠ مليون باون خلال السنوات الثلاث القادمة مقابل عدم تنازلها عن مطالبتها باحد حقول الشركة (تقصد شمال الرميلة) ولكي لا يقع هذا الحقل تحت تصرف الحكومة العراقية الكامل » . وفي مكان اخر ذكرت الجريدة عن الموضوع قائلة :

« ان شركة نفط العراق ليس عندها أي اعتراض مبدائي على صرف اية مبالغ لازمة لجعل الحكومة العراقية تسحب طلبها بان تكون المالك الوحيد لحقل شمال الرميلة ... ان الشركة قد قررت بعد بعض الاتصالات الداخلية بين حاملي اسهم الشركة من البريطانيين والاميركان والفرنسيين والهولنديين بأن تقوم بالدفع نقدا مقابل تسوية نهائية» !.

فماذا تقصد الجريدة في ربطها بين زيادة عائدات النفط وقولها بان حاملي الاسهم قد وافقوا على الدفع نقدا مقابل تسوية نهائية تشمل حقل شمال الرميلة غير وجود بنود سرية لم يعلنها الحكم وتشكل تفريطا فادحا بحقوق العراق الوطنية ؟

٢ — الموقف من مطالب العراق بالمساهمة بـ ٢٠ بالمئة من رأسمال الشركة ؟

كان هذا المطلب من المطالب الرئيسية للحكومات العراقية السابقة ، وكانت الشركات ترفضه بتاتا لما له من تاثير على مصالحها النفطية ، على الرغم من كونه مطلبا متواضعا نسبة للاتفاقيات الاخرى مع دول المنطقة نفسها . غير انه يبدو من الانباء المتسربة الاخيرة ان الحكومة العراقية قد تنازلت عن هذا المطلب ، فقد صرحت الفاينانشال تايمس في ٢٠ — ١٠ :

« ان المباحثات بين الشركة والحكومة العراقية قد بدات على ما يبدو في تموز الماضي حينما نشرت الحكومة العراقية قائمة بما اسمته بالمسائل المعلقة مع شركات النفط الاجنبية ، وقد احتوت هذه المطالب بمساهمة الحكومة العراقية بمقدار ٢٠ بالمئة من رأسمال شركة نفط العراق . غير ان اعلان اليوم لم يشر الى هذه المسألة ، كما أن المتحدث لم يذكر ما اذا كانت المحادثات قد انتهت لم لا .

٣ — الريع

تنازلت الحكومة العراقية عن مطلبها السابق بتقاضي ضريبة الريع البالغة ١٢٫٥ بالمئة من الانتاج الكلي ، وخسر العراق بذلك مبالغ كبيرة كان يمكن الحصول عليها على الاقل اسوة بالدول الرجعية في المنطقة نفسها . وقد تطرقت الفاينانشال تايمس الى هذا الموضوع ايضا (٣٠ — ١٠) :

« اعلنت شركة نفط العراق — خلافا للاخبار الاخيرة — انها لم توافق على مطلب الحكومة العراقية بدفع الريع بنسبة ١٢٫٥ بالمئة من الانتاج الكلي ، او بكلمة اخرى « تنفيقه » ، والذي كان الجانب العراقي قد قدمه اسوة بالاتفاقيات الاخرى مع دول المنطقة » .

ان « الاخبار الاخيرة » التي تعنيها الصحيفة هي تلك التي روجها بعض اقطاب الحكم عن نجاحات في هذا المجال . ومن هنا يمكن تصور اية درجة من الخيانة والصفاقة معا يتحلى بها حكام العراق الحليون .

٤ — عائدات الميناء

كانت الحكومة العراقية قد تنازلت عن مبالغ كبيرة سنويا ، عندما عقدت اتفاقية سرية قبل اشهر تنازلت فيها عن معظم ضرائب الميناء التي فرضها حكم قاسم على الشركات وظلت الحكومات المتوالية ملتزمة بها اسميا على الاقل حتى مجيء البعث العفلقي (حلال المشاكل مع الشركات) .

وقد تطرقت مجلة اويل اند كاز انترناشنال الى هذا الموضوع وفضحته بيانات القوى الوطنية في العراق . وحسب الاتفاق الجديد فسيستحصل العراق مبلغ ٢٨٠ فلسا عن الـ ٨ الاولى فقط و ١٤٠ فلسا عن مليوني طن التالية ، ثم ٢٦ فلسا فقط عن ما يزيد عن ذلك . وتبلغ خسارة العراق السنوية مليون وربع المليون دينار بحجم الانتاج الحالي .

٥ — زيادة حصة العراق من الارباح

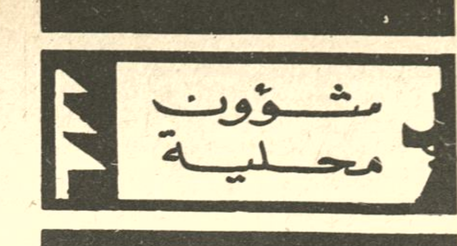
تجاهلت كل الصحف الاستعمارية ، كما تجاهل الحكم ، مطلب زيادة حصة العراق من الارباح ، والذي كان مرفوعا منذ حكم قاسم ، رغم كونه متواضعا جدا ، ويتراوح بين ٥٧ بالمئة — ٧٠ بالمئة . ومن المؤكد الان ان الحكم قد تنازل عن هذا المطلب ايضا .

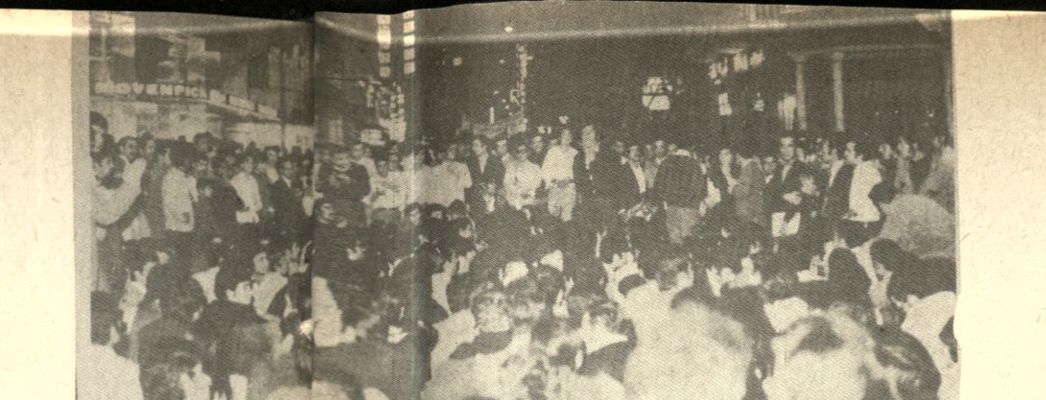
هذه كانت بعض التنازلات التي اقدم عليها حكام بغداد مقابل الحصول على بضعة ملايين سريعة وزيادة مؤقتة في الواردات . غير ان هذه الفتات التي تكرمت بها الشركات ليست مضمونة بحد ذاتها ، ما لم يقم الحكم بالرضوخ التام لمطاليب الشركات كليا — ويمكن استنتاج ذلك من تعليق اخر للفاينانشال تايمس قالت فيه بالحرف الواحد ما يلي :

« ان شركة نفط العراق ما زالت راغبة في بحث تسوية نهائية لكافة المسائل المعلقة بين الحكومة العراقية وبينها ، ففي وضعها الحالي ، حيث ان اصحاب اسهمها هم ايضا المساهمون في الشركات العاملة في ليبيا والكويت والسعودية وايران والخليج ، فان شركة نفط العراق لن تقبل الا بحل معتدل مع العراق . واكثر من ذلك فان الحكومة العراقية قد نبهت انها اذا استمرت في الضغط للحصول على « الريع » فان الـ ٨٠ مليون باون سيكون مصيرها في خطر » .

فماذا نستطيع ان نضيف الى هذا الكلام ؟

(عن نشرة النصير الذي يصدرها التجمع الثوري العراقي في بريطانيا) .







إضراب الجامعة اللبنانية

مواقف وممارسات القوى السياسية الطلابية خلال التحرك

ان حالة الاستسلام التي يعيشها تحرك طلاب الجامعة اللبنانية ، في الفترة الراهنة ، مقابل الخطوات المتلاحقة التي تتخذها الدولة والمشاريع — الحلول التي تتقدم بها ، هذه الحالة هي نتيجة طبيعية للمنطق الذي حكم هذا التحرك منذ انطلاقته ، وهذا ما بحثناه في العدد السابق . على أن التحرك الطلابي ، خلال مراحل مساره المختلفة ، قد اتاح للقوى الطلابية الفاعلة امكانيات التدخل ، بل انه كان حصيلة ممارساتها .

فماذا كانت مواقف وممارسات القوى الطلابية المختلفة ؟

ان القوى الفاعلة ضمن الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية تتمثل بثلاث : لجان العمل الطلابي ، اتحاد الشباب الديمقراطي وحركة الوعي . تبقى القوى الاخرى ، فهي اما هامشية (القوميون السوريون ..) وأما منضوية في التيارات الثلاث التي تشقها القوى الفاعلة . وقبل تناول مواقف وممارسات هذه القوى لا بد من تسجيل الملاحظات التالية :

— ان امكانيات التدخل من جانب القوى هي بحدود متفاوتة : فحركة الوعي الطالبي (وحلفاؤها الكتائب ، الوطنيون الاحرار .. الخ) تسيطر بصورة تامة على اللجنة التنفيذية للاتحاد ، وعلى جميع مجالس الفروع في كليات الجامعة الثماني ، وبالتالي فهي تحتل موقع قيادة الحركة الطلابية . بينما تتساوى لجان العمل الطلابي واتحاد الشباب الديمقراطي ، بحيث لا يتمتعان بأي موقع فعال في هيئات الاتحاد .

— ان نوعية الشكل التنظيمي لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية ، تجعل القيادة في وضع محصن تجاه اية مبادرة من جانب القاعدة الطلابية ، بحيث انها تفرض حدودا ضيقة على ممارسات القوى من خلال الهيئات العامة ، وهي بنفس الوقت تفسح المجال واسعا امام القوى التي لا تتمتع باي موقع في هيئات الاتحاد للتضليل والتنصل من المسؤولية ، وتجعل امكانية كشفها محدودة جدا ..

— ان اختلاف مواقف وممارسات القوى الطلابية قد برز بصورة واضحة ، بعد أن استمر لفترة خفيا ، بعدما اتخذت معركة طلاب الجامعة اللبنانية مع الدولة طابعها السياسي المباشر ، عندما لعبت الدولة ورقة الاقطاع السياسي بصورة مكشوفة لما وجدت نفسها مضطرة للقمع بدل التضليل والمراوغة .

بعد هذه الملاحظات يمكننا تناول مواقف وممارسات كل قوة على حدة :

حركة الوعي (جبهة الشباب اللبناني) ..

حركة الوعي ، كقوة طلابية ، كانت نتاجا مباشرا للتطور الذي اصاب قاعدة واسعة من طلاب الجامعة اللبنانية ، كانت لوقت قريب تعيش في عزلة تامة عن كل تحرك طلابي ، بل انها وقفت على الدوام في وجه كل تحرك من اي نوع كان : سياسيا ام مطلبيا . هذا التطور الذي اتى حصيلة التناقض بين حاجات هذه القاعدة وانتمائها الايديولوجي والسياسي الطائفي . وهي قاعدة كانت تمثلها في السابق قوى مغرقة في رجعيتها كالكتائب والوطنيين الاحرار ، الحلف والنهج . لكن هذا التطور ما كان ليؤدي لقطع الصلة مع انتمائها السابق ، بل أنه كان يعكس الحاجات الجديدة بالارتباط مع وعيها السياسي ، فالولاء السابق المطلق لم يعد كافيا لتأمين حاجاتها . من هنا فان البرنامج الذي وضعته حركة الوعي غلب عليه هذا الطابع وهي قد استوعبت عناصر الاحزاب اليمينية ضمن اطارها . لذا فان برنامجها ومواقفها ، اتت ترد على حاجات فئة من الطلاب بحدود ما يمكن ان يؤمنه لها النظام القائم . هذه الفئة تتشكل بصورة اساسية من الطلاب المتفرغين للدراسة . من هنا فأن حركة الوعي لا ترى في الطبقة المسيطرة الا تلك « الفئة التي تعمل من أجل استمرار الفوضى الاقتصادية والسياسية ولا تلتزم مبدئيا بأي نظام .. ولا تزال تعرقل حتى الان جميع محاولات الاصلاح .. » ولهذا « فالوعي رد على الانهيار والتراجع التاريخي (!) الذي تمثله فئة الاقطاع السياسي الديني ، ورد على النزعات الاخرى التي تحاول التفتيش عن هويتها عبر الالتزام بالانظمة غير المتوافقة لواقع الوطن ولمعطياته الموضوعية (!) » هذا المنطلق هو الذي حكم كل مواقف وممارسات الوعي منذ بداية التحرك.

لقد طرحت حركة الوعي للتحرك الطلابي ، عبر اللجنة التنفيذية للاتحاد ، برنامجا يقوم على تعداد مطالب الكليات كما هي ظاهرة ، فجمعتها في بيان واحد دون أن تتمكن من تحليل هذه المطالب وتحديد مستوياتها ، وعلى الرغم من أن هذه المطالب التي كانت تتناول بصورة أساسية مصير خريجي الجامعة اللبنانية ، وبالتالي هي تطرح دور الجامعة اللبنانية ، كانت الحركة أعجز من أن تتناول في طرحها الدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه جامعة وطنية حقيقية في لبنان . لذا فقد اعتبرت مطلب انشاء الكليات التطبيقية بعيد المدى فأجلت طرحه ، أي أجلت النضال من أجل دور اخر للجامعة اللبنانية . الى جانب ذلك فقد طرحت المطالب المتعلقة بمصير الخريجين بعمومية شديدة وبنفس مستوى مطلب تعيين عميد أصيل . وهي في هذا الطرح ما كانت تمثل الا مصالح فئة ضئيلة العدد من طلاب الجامعة اللبنانية (الطلاب المتفرغون للدراسة) وتقديم المشكلة بهذا الشكل كان الاساس في اتخاذ وجهة مناشدة الدولة تحقيق المطالب . لذا فقد راهنت حركة الوعي على مسألة الاتصال بالمسؤولين ، والحوار كاسلوب يتخذه التحرك الطلابي في مساره ، والاشكال التصعيدية التي اقترحتها كانت بالقدر الذي يعزز عملية الحوار ولا يتعدى دعوة النظام لحل مشاكله . من هنا فان القوى التي توجهت اليها لتشكيل جبهة طلابية بوجه الدولة لم تتعد طلاب الجامعات في لبنان وبصورة اساسية طلاب جامعة القديس يوسف . أي الى الطلاب الذين لا يلتقون الا بصورة جزئية ومحدودة مع طلاب الجامعة اللبنانية وبالتالي الذين يلتقون بمصالحهم مع تلك الفئة القليلة العدد التي تضمها الجامعة ، والتي تمثلها حركة الوعي . اما مسألة العلاقة بين القيادة والقاعدة الطلابية ، فمشاركة القاعدة في تقرير مضمون التحرك الطلابي ومساره لا تؤدي الى « خربطة الامور » . فلا تبقى الا نيابة كاملة من جانب القيادة ، ولا يحق للقاعدة عبر هيئاتها (الجمعيات العامة) حتى مجرد رفع التوصيات وهو حق « منحها » اياه دستور الوعي للاتحاد .

وعندما اتخذت معركة الحركة الطلابية مع الدولة طابعها الحقيقي بعد تدخل الاقطاع السياسي وانهيار معظم أطراف الجبهة الطلابية ، لم يكن بمقدر حركة الوعي الا الصراخ بأن التحرك مطلبي لا علاقة له بالسياسة . والوعي لا تؤيد أيا من اطراف الاقطاع السياسي المتصارعة ، لكنها لم تستطع ان تقدم ردا يحول دون استمرار التراجع في التحرك . فقد كانت هذه المهمة تتطلب انتهاج خط سياسي مستقل فعلا . وهذا ما يفوق قدراتها . فهي لم تتمكن من طرح برنامج للتنسيق مع الثانويين الا المطالب التي طرحتها للجامعة ، وصرفت النظر عن موضوع احتلال الادارات ذات الفعالية ، واكتفت بالاحتلال الهزلي لادارات الكليات ، ذلك أنها تعتمد في مثل هذه التحركات والاشكال التي تقفها على ما تيسر . ولما كانت هناك قوى تعارض الاحتلال ، فكان لا بد لها من استبعاده .

حركة الوعي التي تحتل موقع القيادة في الحركة الطلابية قد لعبت دورا أساسيا في ايصال التحرك الطلابي بمواقفها وممارساتها لحد الاستسلام لخطوات الدولة . وفي هذه المرحلة التي يعيشها التحرك لا تجد ما تقدمه للحركة الطلابية الا الارتداد على نفسها ، فقد تفجر الصراع داخلها بين القسم الذي يرتبط بصورة مباشرة بالاقطاع السياسي (الكتائب والوطنيون الاحرار ..) ، وهو الذي يستقطب القاعدة التي تستند اليها الحركة وبين القسم الذي لا تقوم بينه وبين الاقطاع صلة مباشرة . هذا الصراع الذي بذلت قيادة الوعي محاولات كثيرة في السابق لمنع تفجره واذا كان لهذا الصراع من معنى فهو يدل على عدم قدرة قواعد الاقطاع السياسي حتى على الارتباط ببرنامج كبرنامج حركة الوعي . لكن الحسم بالشكل الذي يتم به لا يرجح انتصار التيار المتقدم من الحركة (الحركة كما هي الان) ، وذلك انه ياخذ وجهة القاء التهم أكثر منه تحديد موقع الحركة ككل ومواقع التيارات المختلفة ضمنها .

اتحاد الشباب الديمقراطي وحلفاؤه (التقدميون الاشتراكيون)

لقد تميزت مواقف وممارسات اتحاد الشباب الديمقراطي (« الشيوعيون ») بالسمات التالية :

— الحذر الشديد في بداية التحرك الطلابي ، وطيلة مساره ، بحيث أنه اكتفى باصدار بيانين فقط طيلة تحرك استمر ما يقارب الستين يوما . الى جانب كونه قد قبل بما قدمته الدولة من مشاريع دون تبيان حدودها الضيقة .

— الدعوة للامتناع عن التصعيد في الاتجاهات الفعالة ، لارتباطه باحد اطراف الاقطاع السياسي (جنبلاط) الذي وقف يدافع عن الطرف الذي يتولى السلطة حاليا .

— تحييد قواه حيال الوضع الذي يعيشه التحرك الطلابي في المرحلة الراهنة .

ففي بداية التحرك الطلابي ، عندما اعلن طلاب السنة اولى حقوق الاضراب ، وقف « الوسط » ضد الاضراب داعيا للانضباط في اطار مواقف اللجنة التنفيذية . أما السبب فهو الحفاظ على الاتحاد . هكذا فبرأي « الوسطيين » الحفاظ على الاتحاد يكون بقمع مبادرات القاعدة الطلابية (هذا يبين بالطبع نوعية الاتحاد الذي كان « للشباب الديمقراطي » شرف الدعوة لاقرار كل بنوده الاساسية) . لكن هذه الدعوة للانضباط في بداية التحرك كانت تعبر عن مدى رغبة الانتهازية اليمينية في خوض معركة مع دولة لا « تعارض » الترخيص للاحزاب الممنوعة .

ولقد مهد « الشيوعيون » لموقفهم اللاحق منذ بداية التحرك فوقفوا يعلنون أنهم « مع الاضراب في ظل هذه الحكومة وفي ظل أية حكومة لانهم يسمعون همسا بأن الاضراب موجه ضد الحكومة الحالية » .

واتحاد الشباب الذي انتقد اللجنة التنفيذية على الجزئية في طرح المطالب وعدم التحديد لم يستطع طيلة التحرك الطلابي أن يقدم بديلا عما طرحته اللجنة ، ولا كان في استطاعته الرد على أي من المشاريع التي تقدمت بها الدولة الا للتدليل على ايجابية التحرك الذي أبدى اعجابه الكبير « بجماهيريته » وبالفئات الجديدة التي « تدخل التحرك للمرة الاولى ». على أن الموقف البارز الذي وقفه الاتحاد بعد تدخل الاقطاع يعبر بصورة واضحة عن مدى قدرته في التعبير عن مصلحة الحركة الطلابية . فما كاد التحرك الطلابي يأخذ شكل الصدام مع الدولة طارحا الطابع الحقيقي لمعركة الحركة الطلابية ، الطابع السياسي ، حتى تحول الاتحاد لاداة بيد أحد أطراف الاقطاع السياسي (جنبلاط) ، عاملا على تطويق أية محاولة لتصعيد التحرك الطلابي بشتى الاساليب كلما لاحت امكانية الصدام مع الدولة كنتيجة لهذا التصعيد . لذا فقد وقف ضد التظاهرات التي توجهت الى البرلمان ، بعد تظاهرة المطار ، بحجة محاولة الكتائب استغلالها ، وبحجة أن التظاهرة معرضة للقمع . وهو لذلك وقف أيضا ضد أية فكرة أو وجهة نظر تتجه نحو تطويق التراجع في التحرك الطلابي كاحتلال الادارات بحجة ان هذه تعني « احتلال النظام » وان هذا العمل هو نوع « من الاستفزاز والتخريب » الذي لا ينسجم مع الشرعية . أما البديل عند الانتهازية فقد كان رفع شعار الديمقراطية واشراك القاعدة الطلابية والاتصال بالفئات الشعبية . أما عن الديمقراطية فلم يكن لدى الاتحاد في الجمعيات العمومية التي انعقدت أية وجهة نظر محددة لاحيال مشاريع الدولة ولا بالنسبة للتحرك الطلابي ، والاقتراح الوحيد الذي كان يطرحه في الجمعيات العامة هو الدعوة لعقد جمعيات عامة أخرى ، حتى وصل به المطاف لطرح اقتراح بعقد « جمعية عامة على مستوى الجامعة » تلافيا للاحراج . أما الفئات الشعبية ، فعلى الرغم من أن القوى الاخرى قد قامت بتوزيع البيانات على الجماهير في الاحياء (حيث كانت تمر التظاهرات) ، لم يستطع الاتحاد السير ولو خطوة على الطريق الذي يقترحه . كانت هذه كلها حجج لكي يمكن ابقاء التحرك ضمن الحدود « الشرعية » لا يتحول « لاستفزاز ». من هنا فالاتحاد يتحمل مسؤولية كبرى ، لم تبرز بصورة واضحة نتيجة استغلاله لنوعية الاتحاد القائم التي تحد من امكانية تدخل القاعدة الطلابية ، في الحالة التي وصل اليها التحرك في المرحلة الراهنة . ماذا عند الاتحاد من مشاريع بصدد الحالة التي وصلها التحرك؟ على الرغم من جميع المحاولات للهروب من تحديد موقف واضح ، وعلى الرغم من أن الاتحاد قد اتخذ وجهة مهاجمة ما كان قد اقترحه في مؤتمر اتحاد الجامعة اللبنانية حول صلاحيات الجمعيات العامة (لقد نص مشروع الشباب الديمقراطي على أن الجمعيات العامة للفروع لا يحق لها الا رفع التوصيات). لكن موقفه كان واضحا وهو التنصل من المسؤولية . فالحركة الطلابية لا علاقة لها بما يجري في المرحلة الراهنة ، ولم يكن بمقدور « الشباب الديمقراطي » الا اتخاذ موقف « اللي طلع الجحش على المادنة خلي ينزلو » كما عبر عن ذلك أحد أعضائه .

لجان العمل الطلابي

لقد أتت مواقف وممارسات لجان العمل الطلابي لتعبر عن مصلحة الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية ، فحيث بدا أن انتصار الحركة الطلابية وتحقيق مطالبها في معركتها مع الدولة يكمن في استقلالها سياسيا عن أطراف النظام ، كانت لجان العمل القوة التي تملك القدرة على تامين هذه الاستقلالية .

ومنذ بداية التحرك الطلابي ، وقفت اللجان لتدافع عن اتجاه اشراك القاعدة الطلابية في تقرير كافة المواقف والخطوات ، وهي عندما تناولت المطالب المطروحة قدمت بديلا عنها ، وحددت مضمون العلاقة مع الثانويين والحركة الشعبية ، ولقد شكلت في التظاهرات التي انطلقت التجمع الاساسي الذي ظل صامدا حتى التجمع الذي حصل للفنون حيث انهار كل من اتحاد الشباب وحركة الوعي .

وعندما بدأت المعركة بصورة فعلية مع الدولة ، برزت اللجان كقوة وحيدة تتمتع بامكانية خوض مثل هذه المعركة ، فكانت ردا مباشرا على التراجع الذي أصاب القوى الاخرى . وفي مرحلة تراجع التحرك الطلابي ، شكلت لجان العمل القوة الوحيدة التي ردت على التراجع ان لجهة صمودها ، أم لجهة الاقتراحات التي تقدمت بها لتصعيد التحرك الطلابي ، وهي قد شكلت الطرف الوحيد الذي رد على مشاريع الدولة المختلفة وحاول كشفها أمام الحركة الطلابية . ولقد وقفت اللجان بوجه استغلال التحرك الطلابي من جانب الاقطاع السياسي بانتهاج خط اخر مستقل فعلا ، لذلك فقد لعبت دورا أساسيا في تفشيل وكشف محاولات « الوسط الطلابي » وضع حد للتحرك ، وهي أيضا خلال التظاهرات ، بشعاراتها ، حالت دون استغلال هذه التظاهرات من جانب الطرف الاخر من الاقطاع السياسي (الكتائب) .

لذلك ، فتجاه الحالة الراهنة التي يعيشها التحرك الطلابي كان منطقيا ان تعبر وجهة نظر اللجان عن مصلحة الحركة الطلابية . فالقاعدة الطلابية التي استبعدت من مجال المشاركة والتي جرت محاولات لقتل كل مبادرة من جانبها لتنفيذ برنامج قيادة يقوم على استبعادها ، هذه القاعدة عندما تعود القيادة لها ، يجب ان تحدد المسؤول عن الحالة التي وصلها التحرك ، وهي القيادة ، وبالتالي لتعطي رأيها ببرنامجها وممارساتها حتى يمكن للحركة الطلابية أن تستفيد من تجاربها .

★ ★ ★

تلك هي ممارسات القوى الطلابية المختلفة وتياراتها الثلاثة .

يبقى أن التحرك الطلابي ، الذي حددت وجهته القيادة الحالية ، كان عاجزا عن احراج قوة كالقوميين السوريين غادرته منذ البداية ، ولا هو منع اطرافا اخرى كاتحاد الشباب الديمقراطي والكتائب من أن تحاول استغلاله لصالح الاقطاع السياسي .

على كل حال ان موضوع القوى الطلابية بحاجة لعودة اليه لجهة تناول الفئات التي تمثلها هذه القوى ومواقعها ضمن الحركة الطلابية .

مطالب أصحاب الأفران والسيارات

لا يمكن الدفاع عن مصالح الانتاج الصغير ضد مصالح الطبقة العاملة

بعد اشهر من المناوشات بين الحرفيين ، والضمان الصحي ، اقدم الضمان على اول بادرة من نوعها ، وهي طرح بعض الافران ، وصالونات الحلاقة ، للبيع في المزاد العلني ، وذلك لعجز هؤلاء عن ايفاء ما يترتب عليهم لصندوق الضمان .

هذه المسالة تحمل وراءها ، كل ما رافق ويرافق حتى الان ، وضع الحرفيين من مشاكل ، على اكثر من صعيد : علاقة الحرفيين بعمالهم ومستخدميهم ، علاقتهم بالضمان ، علاقتهم بالانتاج الكبير .

في هذا الوضع ينبغي على الحركة المطلبية العمالية ، ان تحسم علاقتها مع هذه الفئة ، على ضوء رؤية واضحة ، وهي ضمان حقوق العمل الاساسية للعمال ، امكان طرح هذه الفئة لمطالب تضرب علاقات انتاج متخلفة ، وتفسح المجال لنضال مطلبي اوسع ، على قاعدة مصالح ثابتة ومحددة .

كيف يمكن من خلال اضراب اصحاب الافران ، واصحاب السيارات العمومية وسائقيها ، وهما ابرز اضرابين في قطاع الحرفيين ان نعالج هذه المسالة ؟

تتلخص مطالب الافران كما طرحها اصحابها بما يلي : أولا : محاولة التملص من دفع اشتراكات اجرائهم لصندوق الضمان . ثانيا ، المطالبة بتخفيض سعر القمح وزيادة سعر الرغيف ، ثالثا ، عدم اعطاء رخص جديدة للافران .

بالنسبة للمطلب الاول ، وهو عدم دفع اشتراكات الاجراء للصندوق ، بالاضافة الى انه يتعارض مع مصلحة الصندوق العامة وبالتالي مصلحة الطبقة العاملة ، في استمرار الضمان ونجاحه ، فهو يمس مباشرة وضع الاجراء ، وهنا لا بد من التذكير بمطالب عمال الافران : تخفيض ساعات العمل ، لانهم يشتغلون من ١٢ الى ١٣ ساعة ولا يحصلون على الاجازات الاسبوعية أو السنوية ، وتسجيلهم في الضمان الصحي. هذه المطالب الاساسية والاولية ، والتي كانت موضوع اضراب منذ شهرين تقريبا ، تؤكد بشكل صارخ ان اصحاب الافران يستغلون اجراءهم ابشع انواع الاستغلال ، كنتيجة لحرمانهم من كامل حقوقهم .

يتضح لنا ان هذه الفئة من اصحاب الانتاج الصغير ، يستمدون كل عناصر واستمرار وضعهم ، من الاستغلال المباشر والمضاعف لعمالهم . وانطلاقا من المحافظة على هذا الوضع ، يقفون في وجه مصالح الطبقة العاملة ، وفي وجه مختلف الاجراء .

ان المسالة التي لا تخفى على احد ، هي ان حصول العمال على حقوقهم ، الاساسية والاولية ، يعني قيام الحرفيين باعباء كلفة اليد العاملة التي يستخدمونها ، هذا الامر يؤدي الى تناقص أرباح اصحاب الافران ، وحرف اخرى ، مما يعرض امكان استمرارها للخطر .

ينتج عن هذه الحالة ان اي تمسك بمطالب اصحاب الافران او عدم فضحها ، يعني الابقاء على هذا الوضع على حساب حقوق العمال .

بل هذه العناصر ، لا تسمح لحركة مطلبية عمالية ان تدعم هذه الفئة الحرفية ومثيلاتها . بل بالعكس من ذلك ، فان دعم مطلب الاستقرار في العمل ، والاستفادة من الضمانات الاجتماعية ، لعمال هذا القطاع ، هو المدخل الذي يسمح للحركة المطلبية ، باستيعاب مشاكل القطاع ، ودعم مطالب عماله .

● لا شك ان هذه الوجهة تلتقي مع مصالح الطبقة العاملة . وهذا لا ينسينا ان عددا من الحرفيين سوف يعجز عن الاستمرار ، لتحمله كلفة متزايدة ، سيفرضها النضال العمالي ، مما يؤدي بالضرورة الى استمرار رأس المال القادر على دفع الكلفة المتزايدة للعمل ، في هذا القطاع . والوحدات الرأسمالية الواسعة تفسح مجالا اوسع لاستقرار العمل وثباته . وهي ، نتيجة اتساعها ومقدرتها على الانتاج الكبير قادرة على تخفيض كلفة الانتاج ، اذا جابهتها حركة مطلبية قوية .

● المسالة الثانية البارزة في وضع الحرفيين ، هي اضراب اصحاب السيارات والسواقين العموميين . من الملاحظة المباشرة ، يتضح ان عدد السيارات التي لا يشتغل عليها مالكوها مرتفع . وقسم اقل وهم السائقون ، الذين يشتغلون على سياراتهم ساعات في النهار ويشغلون سائقين بالاجرة الساعات الباقية . ينتج عن ذلك أن السائقين المأجورين هم القسم الغالب في هذا القطاع ، وذلك نتيجة لتحول سوق « النمر » العمومية الى سوق للمضاربة .. المطلب الاساسي في جملة المطالب المطروحة هو تجميع « المواقف » وتثبيتها ، وهناك مطالب اخرى من تخفيف ملاحقة الشرطة للسائقين ، واعفاء المخالفات السابقة ، الى السماح بالوقوف مكان الاوتوبيس .

هذه المطالب تطرح اكثر من مسالة على صعيد قطاع النقل بصورة محددة .

— أولا بالنسبة للمواقف المجمعة والثابتة ، وهو المطلب الاساسي ، هذا المطلب ، يصطدم مباشرة بمصالح « قبضايات » المواقف وازلام الاقطاع السياسي الذين يتوزعون النفوذ على جملة مواقف المدينة ، وبالتالي يفرضون « الخوة » والمبلغ الباهظ للدخول الى الكاراج ، مما تدع قسما كبيرا من سيارات السرفيس ، خارج المواقف تتعرض لكل انواع المخالفات .

— جانب اخر من مسالة النقل ، لماذا لا يزال عصب المواصلات الاساسي ، داخل المدينة والضواحي قائما على السرفيس الصغير ، رغم وجود اوتوبيس النقل المشترك ؟.

ان تسيير النقل المشترك على المحاور العامة للبلد ، لا يلبي حاجات الاحياء الداخلية الكثيفة السكان . فيؤدي ذلك الى خسارة النقل المشترك ، اما ادخال النقل المشترك للاحياء ، فيعني الاصطدام بمشكلة ضيق الشوارع ، وتوسيع الشوارع الداخلية يصطدم ايضا بالملكيات الصغيرة ، ومصالح القاعدة الانتخابية للاقطاع السياسي .

ان مصالح قطاع مالكي السيارات وسائقيها تتعارض مع مصلحة توسيع النقل المشترك ، ومطلب الوقوف مكان الاوتوبيس يشير الى هذا التعارض .

يبدو اذن ان دعم مطلب تجميع «المواقف» وتثبيتها لضرب المصالح السياسية الضيقة للاقطاع السياسي وقبضاياته وازلامه ، هو المطلب الذي يفتح المجال امام مطالب اخرى . مثل هذا المطلب يمكن للحركة المطلبية العمالية ، ان تدعمه دون أن تنسى اهمية توسيع النقل المشترك كمطلب اساسي .

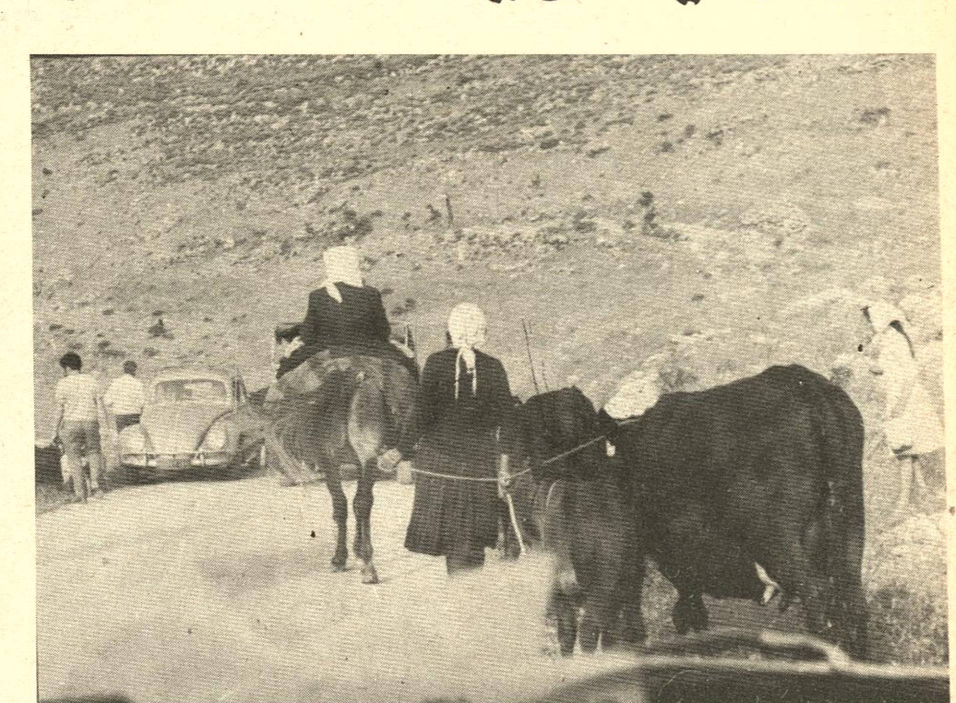
هذان النموذجان على مشاكل الحرفيين ، يساعدان على تقديم جواب على القضايا التي يطرحها « اتحاد الحرفيين » ومشاكل الانتاج الصغير ، هذا الانتاج ، في ظل نمو مشوه للرأسمالية اللبنانية ، يستفيد الى حد كبير ، من توازن سياسي يمثل المصالح الضيقة والمباشرة .

ولا بد من التأكيد ، على ان وجهة حل مشاكل الحرف ، ينبغي ان تكون الوجهة التي تتفق مع وجهة مصالح الطبقة العاملة ، ولا تتعارض معها .

ضمن هذه الوجهة ، يبرز دور الحزب الثوري وليس « بمنع رفع الشعارات المعادية لمصالح الطبقة العاملة والشعب » كما تقول « الاخبار » . أن تحديد مدى توافق هذه الشعارات مع مصالح الطبقة العاملة او تعارضها معها ، من خلال تعيين المطالب المحددة في كل قطاع ، وتعيين وجهتها الصحيحة ، وهو مهمة الحركة التي تمثل برنامج الطبقة العاملة .

تحرك أهالي الهرمل

التبشير بخيرات الدولة الغائبة ليس وسيلة توحيد العمال والفلاحين



ان اي تفسير للتحرك الاخير الذي بدأ يشهده البقاع الشمالي ، وعلى وجه الخصوص الهرمل ، عليه ان يأخذ بعين الاعتبار :

١ — تحليل الطبيعة الطبقية للهرمل

٢ — تحليل العلاقات الانتاجية السائدة التي تؤدي لاظهار الطابع الخاص والمميز لمنطقة للهرمل .

٣ — على أن ينتج من ذلك التحليل استخلاص خطة للعمل .

مم يعيش أهل الهرمل ؟

ان الصفة العامة والغالبة للمجتمع الهرملي هي اعتماده بالدرجة الاولى على الزراعة . ان بدائية وسائل الانتاج المستعملة مع وجود ملكية مجزأة للارض تسهم الى حد كبير في الفقر المدقع للفلاحين .

وقد بدأت المنطقة تشهد اخيرا ازدهارا نسبيا لقطاع البناء ساعد على ولادة فئة عمالية يرتبط مورد عيشها به .

— ونتيجة لوجود الهرمل كمنطقة وسيطة ما بين سوريا والبقاع واهميتها من هذه الناحية كمورد وطريق للتهريب ، برزت فئة من القبضايات يحميها الاقطاع ، اتخذت من هذه العملية مجالا للعيش .

— أما الاقطاع الذي هو عائلة «حمادة» اولا فلم يعد له وجود على صعيد ملكية العقارات . فقد تركزت هذه بيد افراد من عائلات اخرى ، اشترتها او استحوذت عليها بطريقة الرهن والربا ، انما الشيء الذي يبدو مستغربا هو استمرار النفوذ السياسي للاقطاع في الهرمل . ان استمرار هذا النفوذ يرتكز الى الاسباب التالية :

١ — تخلف وسائل الانتاج مما يساعد على ابقاء ارتباط المنتج الصغير بعائلته وعشيرته .

٢ — العادات والتقاليد الموروثة تسهم الى حد بعيد باعطاء ابن العائلة الاقطاعية محلا مهما على الصعيد الاجتماعي .

٣ — العزلة الجغرافية . مما يفسح للهرمل مجالا أن تبقى منغلقة على التاثيرات الخارجية .

٤ — مساهمة الاقطاع السياسي في عزل الهرمل اجتماعيا . فلا مدارس ولا مستشفيات ولا مكتبة ، ولا كهرباء ، الخ . وذلك ايمانا من هذا الاقطاع القذر أن أي وعي اجتماعي هو ليس لمصلحته .

٥ — الدور الهزيل للاحزاب السياسية التي ما استطاعت أن تخرج عن الاطار العائلي العشائري . وعدم بروز اي تنظيم فعال للفلاحين والعمال . تركز دور الدولة الممثلة لمصالح الاقطاع في المنطقة بشراء ولاء شيوخ العشائر ببعض فتات مكتبها الثاني ، وبمساعدة ازلامه وقبضاياته على التهريب وبيع الحشيش . وكنتيجة لهذا الوضع الاجتماعي المزري ، تشهد الهرمل منذ مدة ، عملية نزوح مستمرة من أبناء الفلاحين الى بيروت يبحثون عن عمل ، وينضمون ، الى جيش النازحين من الجنوب .

القوى السياسية ومصير لجنة المتابعة

كان مجمل الاوضاع المتردية وراء ولادة لجنة المتابعة التي سبقت اجتماعات ولقاءات مغلقة بين القوى السياسية في الهرمل : البعث بشقيه — القوميون السوريون — «الشيوعيون» — الماركسيون المستقلون .

ولدت لجنة المتابعة ممثلة لهذه القوى ، الى جانب ممثلي العائلات والعشائر . اي أن هذه اللجنة جمدت في داخلها التناقضات الموجودة . لكن هذا لا يعني أبدا انها اخفتها . لان هذه الوحدة الزائفة للجنة ، معرضة في كل وقت للتبعثر والانفجار . وهذا ما حدث بالفعل اذ انسحب الماركسيون المستقلون من هذه اللجنة للاسباب التالية :

— لعدم موافقتهم على تركيب اللجنة التي تضم ممثلي مصالح متناقضة .

— الوقوع ، كما هو منتظر ، في ممارسات خاطئة ابرزت مجمل النضالات التي تقوم في المنطقة ، كما لو انها مسيرة في خدمة مصالح انتخابية ، لا معبرة عن جملة اوضاع متردية تستدعي عملا جماهيريا لتغييرها ، وهذا امر طبيعي . اذ أن مجمل هذه القوى منخرطة في اللعبة البرلمانية الزائفة .

هذا بالاضافة الى أن البعث العراقي بدأ يشعر بعزلة خانقة ، لا سيما بعد موقف النظام العراقي من مجزرة ايلول . اذا علمنا تعاطف الفلاحين العفوي مع المقاومة الفلسطينية ، فانه رأى انه ربما يستعيد بعض ماء وجهه من خلال هذه اللجنة .

أما القوميون السوريون فكان دافعهم لدخول اللجنة هو هذا التوجه المزعوم نحو اليسار . فقبول هذا الحزب في اللجنة يعني انتصارا له على هذا الصعيد وكسرا لطوق طالما حلم بتحطيمه .

أما «الشيوعيون» فيتحالفون مع كل من يبدو أقل رجعية من القوى التي لا مجال للتحالف معها .

لكن رغم هذا الضجيج الدعاوي الذي احاطت به اللجنة نفسها ، ورغم محاولات بعض المتطلعين الى البرلمان ركوبها والمشاركة في «شرف النضال» معها ، هل هي حقا مؤهلة لتنفيذ اكداس المطالب التي راكمتها وكومتها؟ بالطبع لا ! وهذا أمر بديهي لان هذه اللجنه بتركيبها تضع الجماهير جانبا ، وتنطلق من موقع المفاوض الضعيف لتنزلق تدريجيا الى فخ الدولة .

ولجنة المتابعة ، في بيانها رقم ٢ ، تطل على الناس من عليائها مبشرة بان الدولة باتت في الطريق الى الهرمل ، حاملة الخير والبركات مكفرة عن ذنوبها السابقة .

ان البديل الذي نراه هو المشاركة في تأليف لجان عمالية وفلاحية واسعة تستطيع ان تحدد مطالبها وتعبيء القوى الجماهيرية العمالية والفلاحية ذات المصلحة في تحقيق مطالبها ، بالتحالف مع العمال والفلاحين في المناطق الاخرى من لبنان .

مشروع الدولة لتوحيد ملاك التعليم الرسمي

المشروع ينتزع من المعلمين حقوقا اساسية

ان قضية عدم تصنيف المعلمين الرسميين من حملة الاجازات الجامعية مظهر واضح لعجز النظام السياسي والاقتصادي القائم ، عن وضع سياسة تعليمية تستجيب لاحتياجات تطور البلد من جهة ، وتأمين فرص ومجالات العمل المتعددة والمتنوعة امام الاجيال الجديدة ، من جهة اخرى . فنظام الخدمات لم ير حاجة لفتح الفروع التطبيقيه في الجامعة اللبنانية ، لان مصلحته لا تتعدى الحاجة الى الشطارة اللغوية والكلامية . ومنذ بداية الستينات بدأت الافواج من حملة الشهادات الادبية والحقوقية والنظرية ، تواجه ازمات ضيق سوق العمل .

وقد درجت الدولة في السنوات الاخيرة على امتصاص نقمة الخريجين الجامعيين بتشغيل قسم منهم بالتعاقد في مدارسها التكميلية او الثانوية . فالهت البعض منهم في البحث عن وسيط سياسي يؤمن لهم التعاقد لبضع ساعات في الاسبوع للتدريس في مدارس وزارة التربية . غير أن قدرة الوزارة على استيعاب المتعاقدين محدودة جدا . وينتج ذلك عن ضيق المرحلة الثانوية نفسها في التعليم الرسمي ، مما يؤدي الى بطالة الالاف من حملة الاجازات التعليمية . هذا الوضع يفسر انتفاضة طلبة الجامعة اللبنانية من جهة ، وتحركات المعلمين الرسميين المجازين من جهة ثانية .

فالمعلمون الرسميون المجازون يطالبون بتصحيح أوضاعهم منذ سنوات ، ولا من مجيب ! حتى اتسعت اعدادهم وثقل وزنهم ، فقاموا بعدة تحركات كان اخرها ، التظاهر في باحة وزارة التربية وتفشيل مهرجان عيد المعلم بالتعاون مع فئات اخرى من المعلمين المضطهدين .

ان الضغوط العنيفة التي تتعرض لها الدولة من اضرابات الطلبة الجامعيين اولا ، ومطالبات الاهالي بفتح مدارس ثانوية رسمية لابنائهم ثانيا ، وتحركات المعلمين المطالبين بالتصنيف ثالثا يدفعها الى محاولة توسيع التعليم الثانوي الرسمي وامتصاص جزء يسير من بطالة الجامعيين ..

محاولة لتدوير الازمة

ان المشروع الجديد يصنف المعلمين الرسميين من حملة الاجازات التعليمية ، ويعطي المعلمين من حملة الاجازات (حقوق ، علوم سياسية) درجة استثنائية واحدة . ويعيد مشروع القانون هذا ، النظر في كيفية توزيع التعويضات الخاصة التي سبق أن انتزعها المعلمون الرسميون في اضرابهم الاخير ، والتي قضت بمنحهم نسب ١٢ و ٩ و ٦ بالمئة على رواتبهم .

— ان المشروع الجديد يلغي هذه التعويضات ويقسم المعلمين بالمقابل الى ثلاث مراتب .

المرتبة الاولى افرادها من حملة الاجازات التعليمية (اداب ، علوم ..) وتطالها زيادة بنسبة ٢ بالمئة عن كل درجة يتخطاها المعلم .

— المرتبة الثانية : افرادها من حملة الاجازات الاخرى (حقوق .. علوم سياسية ..) ومن حملة شهادات دور المعلمين الابتدائية والتكميلية . وهؤلاء ينالون تعويضا قدره ١ بالمئة عن كل درجة .

— المرتبة الثالثة : وهي تضم ما تبقى من المعلمين ، وتنال ٠٫٥ بالمئة عن كل درجة .

— يضاف الى كافة هذه التعويضات نسبة ٦ بالمئة من الراتب يتقاضاها جميع المعلمين من مختلف المراتب .

وهذا يعني على سبيل المثال ، ان معلما من المرتبة الثالثة يبلغ اساس راتبه ٣٤٢٫٥ ل.ل ويتقاضى حاليا تعويضا قدره ١٢ بالمئة لن يصيبه على اساس المشروع الجديد سوى تعويض قدره ٨٫٥ بالمئة ، اي انه سوف يخسر نسبة ٣٫٥ بالمئة من راتبه ، يضاف اليها الغاء زيادة ٤ بالمئة للموظفين عموما فتصبح خسارته ٧٫٥ بالمئة من راتبه شهريا .!

فالمشروع الجديد تحت ستار اضفاء صفة اكثر عقلانية على ملاك التعليم الرسمي والاستجابة لمطالب المعلمين الرسميين المطالبين بتصنيفهم :

١ — يدور الازمة ، فيحاول حل مشاكل فئة من المعلمين على حساب فئة اخرى ، ويعطي بعضهم بأخذه من حقوق البعض الاخر .

٢ — يحجب التعويضات الخاصة عن كافة المعلمين في حالات تعطل الدروس ، او حين حصول أحدهم على اجازة مرضية .

٣ — يخفض راتب حامل الاجازة عند بدء تعيينه من ٥٠٥ ل شهريا الى ٤٧٢٫٥ ل .

٤ — يحاول ان يعرقل استكمال بعض المعلمين الرسميين لتحصيلهم الجامعي وذلك : بمنعهم من التقدم من الامتحانات الجامعية في الدورة الاولى . ومنعهم من متابعة هذا التحصيل الجامعي الا في المواد التي تحتاجها وزارة التربية . وهذه المواد تتطلب دواما كاملا ممن يحصلها ، لا يستطيع المعلم الشعبي المنبت تأمينه لانه يجمع بين الوظيفة والتعليم !

ان مساوىء المشروع الجديد واضحة فهو بحجة تصنيف البعض ، يحاول ان يضرب مكاسب البعض الاخر من المعلمين ويصفيها . ويحاول أن يرضي بعض الفئات الادارية (المفتشون التربويون) بتعميم تعويض الاختصاص ، الذي يطالبون به عليهم .

والاخطر من ذلك ، انه يحاول وضع سد بوجه ابناء الطبقات الشعبية الذين لا يستطيعون متابعة دراستهم الجامعية ، فيلجأون الى وظيفة متواضعة تمكنهم من ذلك .

ان حل مشكلة خريجي الجامعات ، ومشكلة المعلمين المجازين المطالبين بالتصنيف ، تتطلب تعديلا جذريا في السياسة التعليمية ، باتجاه تنويع التعليم وجعله تطبيقيا ومستجيبا لاحتياجات تطور البلد ، كما تتطلب تحقيق ديمقراطية التعليم باتاحة فرص التحصيل الجامعي امام ابناء الطبقات الشعبية ، وهذا كله ما يعجز تحالف الاقطاع السياسي والبرجوازية التجارية عن تحقيقه ..

الضمان الصحي في النبطية

كيف يتحول المكسب الى وسيلة إستغلال في غياب رقابة عمالية

يطرح تنفيذ الضمان الصحي في الجنوب عامة ، وفي أمثلة يومية حية ، المشكلة نفسها التي تواجه الطبقة العاملة ، منذ اشهر ، في محاولتها الحصول فعليا على المكاسب التي اقرها القانون . هذه المشكلة هي أن القانون ، رغم ما يعطيه من مكاسب ، قابل بسهولة (كما تبين في اكثر مناسبة وكما سنبين بعد قليل) لان يصبح نصا فارغا وعقيما ، بل ووسيلة لاستغلال وارهاق العمال ، اذا ما ظلت القوى المعادية للعمال هي التي تقرر وحدها ، ودون اي تدخل عمالي منظم ، ما يبدو انه «شكليات» وتفاصيل تطبيق القانون .

كما يبين ذلك ، ان الحصول على قانون الضمان الصحي أمر مختلف عن متابعة المعركة من اجل فرض تطبيقه بصورة ترضي العمال ، وتمنع تحوله الى وسيلة جديدة لمراكمة ثروات الاطباء وتجار الدواء والمستشفيات وارباب العمل .

وسنذكر في هذا المجال ثلاث مشكلات نموذجية وذات دلالة :

المشكلة الاولى

في النبطية ، تعاقد صندوق الضمان الصحي مع الاطباء : تيسير ضاهر (من اعضاء الحزب «الشيوعي») ، وابراهيم المعلم (شيوعي متقاعد وطبيب للجيش) ، ومحمد صباح (من كبار المالكين العقاريين ، والمستفيد من التزام بناء ثانوية الصباح في مكان تهدده السيول الجارفة شتاء ..) وعلي غندور (ابن عائلة اقطاعية) . قبل تنفيذ الضمان كانت اجرة المعاينة لدى الاطباء ٣ ليرات لبنانية ، وهي اجرة لا يمكن اعتبارها «زهيدة» بالطبع ، وخاصة في منطقة ريفية كالجنوب . لكن ، فور تطبيق الضمان عمد هؤلاء الى رفع رسم المعاينة الى ٧ ليرات وفق ما تجيزه لهم تعرفة الصندوق ، بحيث بقي رسم المعاينة كما هو ، لان العامل لا يسترد سوى ٤ ليرات من الصندوق . بذلك استفاد الاطباء من الضمان الصحي لان التعرفة المعمول بها تؤكد كما يبدو على أنها «الحد الادنى» للاجرة وليس العكس ، اي بوصفها حدا اقصى لا يستطيع الطبيب تجاوزه ، وانما يستطيع وينبغي عليه ، ان لم يكن تاجرا يستغل مهنته لسلب اجور العمال والكادحين ، ان يبقيها منخفضة .

المشكلة الثانية :

اذا كان العامل في النبطية او مرجعيون او غيرها ، يستطيع استرداد ٤ ليرات من المبلغ الذي دفعه سلفا ، فان عليه لاجل ذلك ، وهذا ما يجب الا ينساه ان ينتقل الى صيدا حيث المركز الوحيد للضمان الصحي لكل محافظة الجنوب ، وان يدفع ٢٫٥٠ ل.ل. اجرة طريق ، عداك باضطراره في اغلب الاحيان لتعطيل يوم عمل كامل . هذا اذا سمح له رب العمل بالتعطيل على حسابه ، وان لم يؤجله موظف الضمان الى اليوم التالي ، كما حصل لاحمد يحيى الذي اضطر للذهاب الى صيدا اسبوعا بكامله حتى حصل على اليسير من حقوقه والذي بالكاد عوض نفقة المواصلات . اما العامل احمد راضي فكانت مشكلته مع الدواء اكبر بكثير . ذهب أحمد الى صيدا للمداواة من حروق عند طبيب مختص ، وعندما ذهب العامل لشراء الدواء من الصيدليات كان الجواب : «هذا الدواء غالي ، وليس من ادوية الضمان» هكذا دفع احمد راضي ما مجموعه ٣٠٠ ل.ل. دون ان يحصل على قرش واحد من الضمان الصحي .

المشكلة الثالثة :

وتتعلق بالمستشفى المقبول في الضمان ، وهو «مستشفى الجنوب» لصاحبه علي كالوت . والمعروف عن هذا المستشفى اوضاعه المتردية ومعاملته السيئة الى حد كبير . وليس في ذلك اي عجب ، لان صاحبه لا يضمن الربح عن طريق ممارسة المهنة ، بقدر ما يجمعه من تنفيعات الاقطاع السياسي والدولة العلية . فقد حصل مثلا على عقد من الدولة تعهد بموجبه بتخصيص طابق من مستشفاه لمعالجة المرضى الفقراء على حساب الدولة الخاص . واستطاع ان يقبض (واهل الجنوب يعرفون ذلك) ، المبالغ الطائلة لقاء تسجيل المرضى الوهميين ، وكان اذا حضر مفتش من وزارة الصحة ، أمر الخدم وبعض الازلام وحتى زوار المرضى بان يناموا في السرائر الفارغة ، لكي يسجلهم المفتش مرضى على حساب الدولة .

دخلت مستشفى علي كالوت ، امرأة عامل فرن اسمه محمد منصور ، وهو منتسب للضمان الاجتماعي ، وكانت هذه اولى «المستفيدات» من القانون . وقد جاءت للولادة . وبسبب الاهمال الفاضح في توليدها اصيبت المرأة بنزيف داخلي . رغم ذلك لم يحاول انقاذها بجدية ، ولا اعطيت ما يوقف النزيف ، مما أدى الى وفاتها .

أما الطبيب الموقر ، فقد غطى وجهها بشرشف اهلها ، بلا مبالاة ، وطلب منهم أن يأخذوها الى صيدا دون أن يخبرهم بحقيقة انها توفيت وهو ما عرفه اهل الضحية على الطريق الى صيدا عندما رفعوا الغطاء عن وجهها . هذه الحادثة تطرح مشكلة اختيار المستشفيات من قبل الضمان ، ومدى الرقابة التي تمارسها دائرة الرقابة الطبية على شروط المعالجة والاستشفاء ، ونوع العقوبات التي تفرضها على المخالفات المرتكبة .

لكن اهم ما تطرحه المشكلات الثلاثة وغيرها هو دور الهيئات النقابية والقوى السياسية التقدمية في مواجهة الاشكال التي يجري في ظلها تطبيق الضمان الصحي ، وجدارتها في متابعة معركة العمال والدفاع عن حقوقهم . كما انه يطرح في الوقت نفسه مطالب عدة من بينها ، النضال ضد محاولات الاطباء رفع التعرفة تحت ستار انظمة الضمان الصحي ، لان في الابقاء عليها منخفضة الشرط الاساسي لتحويل القانون الى مكسب في صالح العمال ، وليس في صالح تجار مهنة الطب . والنضال ايضا من اجل ايجاد فروع للضمان الصحي في مراكز الاقضية ، واخضاع اقرار لائحة الاطباء والمستشفيات ، المقبولة من الضمان ، لموافقة ورقابة هيئات العمال ، وعدم حصر الموافقة باجهزة الصندوق التي اثبتت حتى الان عجزها الفاضح عن التصدي للمستوردين والمستشفيات والاطباء وحماتهم .

إتفاق الدولة مع شركة التابلاين

عائدات الإتفاق في خدمة مصالح النواب الانتخابية

في الاسبوع الماضي وقع رئيس الحكومه اتفاقا جديدا مع شركة التابلاين يقضي برفع عائدات لبنان الى ما يقارب ١٨ مليون ليرة اي بزيادة ١١ مليون ليرة . ويأتي هذا الاتفاق في أعقاب اتفاق سوريا مع الشركة نفسها على زيادة عائداتها . وكانت اتفاقية لبنان مع التابلاين قد نصت على وجوب استفادته من اية زيادة في العائدات قد يحصل عليها أي بلد عربي اخر .

ويثير الاتفاق الجديد عدة ملاحظات :

اولا — هذه الزيادة المحدودة — ١١ مليون ليرة — هي نتيجة لتراجع العهد السوري الجديد في المعركة مع الشركة الاستعمارية . وهكذا فالحل الوسط الذي تبناه النظام السوري قد قلل من الفوائد التي كان يمكن ان يجنيها لبنان في حال الاستمرار في المعركة . بالتالي فحديث رئيس الحكومة عن حصول لبنان «على حقه كاملا» يصبح كلاما لا معنى له .

ثانيا — اعلن رئيس الحكومة في اشارة عابرة الى وجود «ملابسات» كانت تمنع في السابق استيفاء حق لبنان من شركات النفط ، واذا كان رئيس الحكومة لم يحدد هذه «الملابسات» فطبيعي انها تتعلق بقدرة نظام تابع للامبريالية على مقارعة اسياده وتحدي سيطرتهم الاقتصادية والسياسية ، ذلك دون الحديث عن صفقات اطراف النظام من اجل تأمين «عوائد» شخصية او فئوية ولو على حساب مصلحة .. الخزينة والمواطنين .

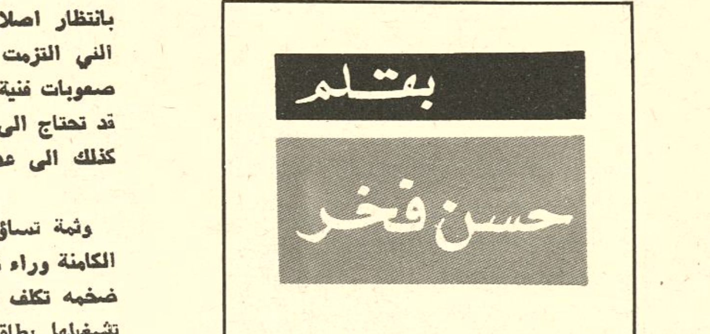
ثالثا — نوع الخدمات التي يتلقى النظام اللبناني ثمنها هي خدمات مرور النفط وتحميله ضمن اراضيه ، على ان يتم تكريره وتصنيعه في البلدان الصناعية الاوروبية ، وبالطبع لم يكن ممكنا طرح امكانية استفادة لبنان بدوره من تصنيع البترول العربي المار في اراضيه اذ يتطلب ذلك شروطا سياسية من المؤكد انها ليست متوافرة على الاطلاق في النظام اللبناني .

ما هو مصير العائدات الجديدة التي انتزعها «الشريك الاصفر» من الشركة الاستعمارية؟ يبدو ان لا ضرورة للتكهن بالمغيب فالارباح الجديدة سوف يتم توزيعها على اطراف النظام . فقد وافقت الحكومة على توزيع ٣٦ الف ليرة لكل نائب من موازنة وزارة الاشغال على ان يقدر النائب بنفسه كيفية الاستفادة منها . واضافت الحكومة ان هذه المبالغ ستقتطع من حاصلات البترول الجديدة .

وهكذا تتحول معركة استعادة «حق لبنان كاملا» من الشركات الاستعمارية ، الى معركة توزيع الغنائم على الاقطاع السياسي الذي يبدو بحاجة اليها لتثبيت مواقعه السياسية المتدهورة بعد ان اصبحت الانتخابات على الابواب .

فضائح "لفلفة" الفضائح

تمثيلية فصولها مستمرة منذ ٢٥ عاما



كل تاريخ نظام الحكم اللبناني، منذ «الاستقلال» حتى الآن، حافل بالوقائع عن مئات الفضائح الكبرى المرتكبة في مختلف المرافق العامة بمشاركة كل أجهزة الدولة والطبقة الحاكمة.

مئات الملايين من الليرات كان ينبغي ان تصرف على المشاريع العامة ذهبت، ولا تزال تذهب، الى خزائن وجيوب ابناء الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا في مختلف عهود الرئاسات المتعاقبة، وكان الصراع دائما يدور فيما بين فصائل هذه الطبقة المستغلة حول الغنائم والارباح والمنافع واقتسام الاموال المنهوبة من الشعب.

فريق حاكم يكشف فضائح فريق كان حاكما، وفريق خرج من الحكم فانخفضت امكانات الاستغلال والتسلط لديه، يقف بالمرصاد لمن آل اليه «قالب الجبنة»، ويشتد الصراع فيما اهل النظام ويتبادلون الاتهامات وينبشون فضائح بعضهم بعضا بالوقائع والارقام والمستندات، ثم ينتهي الامر بالتسويات واللفلفة على اساس اعادة النظر بقواعد «دستور» استغلال الشعب غير المكتوب، وينال كل نصيبه من المغانم على اساس ما يمثل من تحالفات ويستند الى نفوذ ومواقع في السلطة.. ولكن لا تكاد تسوى فضيحة حتى تبدأ اخرى وتبقى الامور على هذا المنوال ما دام النظام نظاما والطبقة الحاكمة، حاكمة.

في مطلع العهد الحالي حيث اختل التوازن بين الفصائل المستغلة، واستتبع ذلك، بالطبع، اعادة النظر في توزيع المغانم، بدأ اهل النظام في نبش فضائح بعضهم بعضا تحت ستار الوطنية والنزاهة والحرص على مصالح الشعب.. فكانت فضائح توسيع المطار والكابل البحري وراديو اوريان والسجن الحديث والتزامات وزارة الاشغال وغيرها التي بلغت الاموال المهدورة فيها عشرات الملايين من الليرات.. ولكن الفضائح لفلفت والملايين المنهوبة استقرت في خزائن اللصوص، وهؤلاء ظلوا طبعا بمنأى عن الملاحقة او المسؤولية.

ثم جاءت فضيحة شركة الريجي التي ما كاد وزير المال الياس شكري سابا يطرح موضوعها للتداول بطبل وزمر حتى سارع الى اعلان توقفه عن الخوض في تفاصيلها بحجة انه لم ينته بعد من دراستها.

وبينما كانت المساعي جارية للفلفة فضيحة الريجي كما لفلفت الفضائح التي سبقتها، فاجأت العوامل الطبيعية اهل النظام بفضائح جديدة ضخمة تأثرت بها جميع قطاعات السكان. فلقد ادت العاصفة والامطار الغزيرة التي صحبتها الى تدمير وتخريب منشآت مشروع الليطاني وبذلك كشف النقاب من اهم واضخم فضائح الحكم المستمرة منذ سنوات طويلة.

واتبعت الحكومة، منذ وقعت كارثة تخريب المنشآت ومعامل توليد الطاقة التابعة لمصلحة الليطاني، الى محاولة التقليل من مقدار الخسائر الحاصلة. فقد سارع وزير الاشغال هنري اده الى التصريح، اثر وقوع الكارثة مباشرة، بان الخسائر لا تزيد عن نصف مليون ليرة. وبعد ايام قالت مصادر حكومية بان الخسائر تقدر ببضعة ملايين من الليرات. وواضح ان القصد من اطلاق هذه التصريحات تضليل الرأي العام عن طريق حجب قيمة الخسائر الحقيقية البالغة، وفقا لتقدير بعض الخبراء عشرات الملايين من الليرات.

فبالاضافة الى تدمير منشآت معمل جون بشكل شبه كامل وتصدع بنيانه وانهيار الجسر الموصل اليه وتخريب البحيرة الاصطناعية القائمة الى جانبه وطمرها بالحجارة والاتربة، توقف العمل، كذلك، بمعمل الاولي حيث دخلت المياه الموحلة والاتربة والصخور واتلفت الاجهزة والالات. والمعروف ان تكاليف انشاء معمل جون تبلغ ١٥ مليون ليرة بينما تبلغ تكاليف معمل الاولي ٤٠ مليونا.

وبالطبع فان الكارثة التي حلت في هاتين المنشأتين الكبيرتين تكشف عن مسؤولية الدولة باجهزتها المنفذة وسائر اهل النظام عن الارتكابات المالية والفنية التي رافقت عملية البناء سواء من ناحية اختيار مواقع المعملين والبحيرة أم من ناحية كمية ونوعية مواد البناء المستعملة فيهما.

والجدير بالذكر ان بعض الخبراء كانوا قد حذروا قبل سنوات من كوارث محتملة يمكن ان تؤدي الى تخريب هذين المعملين وشلهما وذلك بسبب الاخطاء الفنية التي رافقت عملية بنائهما.

ويحتوي معمل شارل حلو الواقع قرب مصب نهر الاولي على تجهيزات فنية حديثة جدا ويدار بطريقة اوتوماتيكية من معمل جون. والموقع الذي أقيم عليه المعمل غير ملائم لانه يقع على محاذاة نهر الاولي الذي يرتفع منسوب المياه فيه في الشتاء. وخلال السنوات الماضية توقف المعمل عن العمل عدة مرات نتيجة تدفق مياه النهر الى داخله مصحوبة بالحجارة والاتربة والوحول. وفوق ذلك فان الارض التي يقوم عليها المعمل تحتوي على ينابيع وتجمعات للمياه الجوفية الامر الذي يتطلب استخدام شبكة من المضخات بصورة دائمة لسحب المياه المتجمعة تحت موقع المعمل. ويبرز الخطر الذي يهدد المعمل في الظروف العادية انه في اي وقت تتوقف المضخات عن العمل فان المياه الجوفية المتجمعة تغرق المعدات والاجهزة القائمة تحت الارض، وهي معدات باهظة التكاليف.

وقد رافقت اشغال مشروع الليطاني خلال السنوات الماضية فضائح كثيرة كان اهمها انهيار نفق جون الذي يبلغ طوله ٧ كيلومترات نتيجة اخطاء في التصاميم وتنفيذ الاشغال وتواطؤ ملتزمي المشروع. وقد اعيد بناء النفق وبذلك تحملت الخزينة عدة ملايين أخرى.

وادى كشف فضائح الليطاني الى تسليط الاضواء على فضائح اخرى ضخمة تتناول مجمل المشاريع الكهربائية في لبنان التابعة لمصلحة الكهرباء.

فعلى الرغم من ان القدرة الانتاجية لمعامل توليد الطاقة الكهربائية، المائية منها والحرارية، تفوق كثيرا حاجات الاستهلاك المقدرة وفقا لاحصاءات العام الماضي حوالي ٢٠٠ الف كيلوات ساعة، فقد ادى توقف معملي جون والاولي عن العمل الى وقوع نقص هائل في تأمين الطاقة المطلوبة ولا تزال الطاقة تقطع لفترات طويلة عن مناطق البقاع والجنوب كما لا تزال تقطع لفترات اقل في جبل لبنان وبيروت.

والمعروف ان في البلاد معملين حراريين ضخمين احدهما في ذوق ميكايل وتبلغ قدرته الانتاجية ١٠٩ الاف كيلوات ساعة، ومعمل الجية الذي دشنه الرئيس السابق شارل حلو رسميا في اخر عهده وتبلغ قدرته ١٢٤ الف كيلوات ساعة يمكن رفعها الى ٢٥٠ الفا. هذا بالاضافة الى معامل حرارية صغيرة اخرى في بيروت وصيدا وزحلة وحريشي وشكا وغيرها.

وواضح بالارقام ان بامكان معملي ذوق مكايل والجية اذا ما اشتغلا بكامل طاقتهما ان يؤمنا وحدهما كامل حاجة الاستهلاك. ولكن الواقع ان ثمة فضائح تتعلق بهذين المعملين ايضا.

فبالنسبة لمعمل الذوق فانه لم يسر ابدا يوما واحدا بكامل طاقته، اما معمل الجية فلم يبدأ الانتاج بعد! وتجدر الاشارة الى انه يوم توقف معملي الاولي وجون عن العمل لم يكن معمل الذوق يعمل الا بقدرة ٢٠ الف كيلوات ساعة فقط وذلك بتأثير اتفاقات، تشكل فضيحة بحد ذاتها، معقودة مع شركات انتاج الطاقة الطاقة في الشمال: قاديشا والبارد ونرر ابراهيم تقضي بالزام مصلحة كهرباء لبنان بشراء كامل الطاقة التي تنتجها المعامل المائية التابعة لهذه الشركات بسعر مرتفع يبلغ ٥٠٥ قروش للكيلوات.

اما معمل الجية الذي كلف بناؤه عشرات الملايين والذي يفترض ان يكون الان يعمل بطاقة ١٢٤ الف كيلوات ساعة، فقد انفجر التوربين الرئيسي فيه بعد تشغيله بقليل في العام الماضي وما زال منذ ذلك الحين متوقفا بانتظار اصلاحه من قبل الشركة اليابانية التي التزمت تجهيزه. وثمة معلومات عن صعوبات فنية جدية تعترض تشغيل هذا المعمل قد تحتاج الى وقت طويل لتذليلها، كما تحتاج كذلك الى عدة ملايين اضافية من الليرات.

وثمة تساؤلات كثيرة حول الاسباب الحقيقية الكامنة وراء خطة الدولة في بناء معامل حرارية ضخمة تكلف مئات الملايين من الليرات دون تشغيلها بطاقتها القصوى من جهة، ودون ان يكون ثمة حاجة فعلية اليها من جهة اخرى. فمعملا الذوق والجية — على افتراض وضع الاخير قيد الانتاج — يبقيان طوال فترة الشتاء يعملان بطاقة دنيا لان المعامل المائية التابعة لمصلحة الليطاني تستطيع قبل الكارثة — اذا ما عملت بطاقتها القصوى تأمين كامل الطاقة التي تحتاج اليها البلاد طوال فترة الشتاء.

وبالطبع لا يمكن تجاهل حقيقة مهمة وهي ان صفقات بناء وتلزيم اشغال هذين المعملين التي تبلغ ارقامها اكثر من ٢٠٠ مليون ليرة، كانت مجالا واسعا للاستغلال من قبل اوساط نافذة من اهل النظام في مقدمتهم كبار المسؤولين. ومثل هذا الحجم الضخم من المنافع المالية لا يمكن ان يتحقق عن طريق بناء معامل صغيرة تقل تكاليفها عدة اضعاف عن تكاليف تلك.

والجدير بالذكر ان بناء معامل حرارية صغيرة لتوليد الطاقة امر له افضليات كثيرة من الناحيتين الاقتصادية والوطنية. وواضح ان توقف معمل كبير — مثل معملي الجية والذوق — نتيجة كارثة طبيعية او عمل عسكري أو لطارىء فني، يؤدي الى توقف كامل انتاج المعمل، وبالتالي تخسر البلاد فورا طاقة تبلغ مئات الالوف من الكيلوات ساعة، في حين يمكن تجنب مثل هذه المحاذير عن طريق انشاء العديد من المعامل الصغيرة في مناطق مختلفة من البلاد بتكاليف قليلة نسبيا.

ان الفضائح صفة ملازمة لهذا النظام الطبقي الاستغلالي الذي لا يهمه الا ضمان مصالح مختلف فصائل الطبقة الحاكمة وتشديد استغلال الجماهير الشعبية الكادحة. فالشعب هو الذي يتحمل وحده، في ظل هذا النظام، اعباء الكوارث والازمات.

ويتظاهر كبار المسؤولين الان بالاهتمام بملابسات قضايا كارثة الليطاني ويتحدثون عن عزمهم على التحقيق في الاسباب التي ادت اليها ومحاسبة المسؤولين عنها.. ومثل هذا الكلام قد مجه الشعب وكشف التضليل الذي ينطوي عليه.. لقد سمعه في الماضي ويسمعه الان وسيظل يسمعه ما دام نظام الفضائح قائما. انها تمثيلية مستمرة فصولها منذ ٢٥ عاما. فضائح تكشف وسرعان ما تلفلف، وكل ذلك يؤكد للجماهير حقيقة واضحة وهي انها بنضالها وحدة يمكنها تحقيق الخلاص من نظام الفضائح المتهافت.

المؤتمر الرابع والعشرون

الاتحاد السوفياتي بين مؤتمرين: تقدم "دولي" وتراجع "أممي"

جاء المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي، بعد خمس سنوات مضت على المؤتمر السابق، لم تكن خالية من الاحداث الكبرى. والاحداث المذكورة جرت كلها خارج الاتحاد السوفياتي، الا انها كانت تعنيه من قريب. وهي كلها، تشير الى الجبروت المتعاظم الذي يكسبه الاتحاد السوفياتي — بوصفه واحدة من «الدول الكبرى» — على صعيد العلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بين دول العالم. لكنها تشير ايضا الى استمرار التصفية البطيئة التي باشرها الاتحاد السوفياتي لتراثه — بوصفه بلد اكتوبر — ولمكانته النضالية بين قوى الثورة في عالمنا المعاصر.

فعام ١٩٦٦ — عام المؤتمر السابق — كان عام اندلاع الثورة الثقافية البروليتارية في الصين، وهي الثورة التي حسمت الازدواج في القيادة الصينية وكرست القطيعة بين خط الثورة وخط التسوية في الحركة الشيوعية العالمية. وهي قد جاءت تفضح، على أوسع نطاق جماهيري، ان كبت الصراع الطبقي في المجتمعات الاشتراكية، داخل الحزب وخارجه يعني ان برجوازية جديدة قد حولت الحزب الى موقع وقناع لسلطتها، وان انجاز مهام الانتقال الى الشيوعية لا يكون بمجرد بناء «القواعد المادية» للاشتراكية ولا بالتحويل القانوني لعلاقات الملكية، بل يكون قبل كل شيء بضرب علاقات الانتاج الرأسمالية، القديمة منها والناشئة، وبتصفية ميراث قسمة العمل الرأسمالية التي تشكل مجالا ثابتا للامتياز الطبقي. وهي أخيرا قد طرحت تعبئة الجماهير لحرب الشعب على انها هي — لا توازن الرعب النووي — النمط الرئيسي لمواجهة الامبريالية في الاقطار المقهورة هكذا بدأ يقوم — مع نهاية المؤتمر الثالث والعشرين — قطب جديد للصراع الطبقي الاممي، يهز تدريجيا دعائم الخط الاصلاحي «السوفياتي» في الدول المتقدمة، ويكشف النقاب عن هرم البرجوازيات الجديدة المدرج في المعسكر السوفياتي، ويعلن افلاس الخط الوسطي في العالم الثالث، وهو الخط الذي سماه الاتجاه السوفياتي «طريقا غير رأسمالي».

والتعاظم في وزن الاتحاد السوفياتي «الدولي» والتناقص في وزنه «الاممي» قد برزا، بعد ذلك، في جميع المواقع التي ثبت فيها اتجاهه الى تصفية المنازعات مع الامبريالية الاميركية وذيولها وحلفائها على أساس «احترام الحقوق المتبادل» والضغط المحدود في المناطق المختلف عليها.

لا يستثنى من ذلك الا الموقع الذي بلغ فيه نضال الشعوب الثوري أوجا جنبها الى حد بعيد مخاطر المساومة الدولية الجارية، أي الهند الصينية. فاتساع العدوان الامبريالي هناك يكشف طابع التراجع الذي يصم الخط العام السوفياتي، لانه يبرز التناقض بين هذا الخط المتحفظ على كل مواجهة جديدة للامبريالية وبين نمط من المواجهة يرتهن انتصاره، الى مدى معين، بكونه قدوة للشعوب المقهورة الاخرى وخاصة لشعوب المنطقة الجنوبية الشرقية من اسيا. هكذا تشتد صعوبة التوفيق بين الدعم الكثيف الذي يقدمه الاتحاد السوفياتي للشعب الفيتنامي وبين سياسة تؤدي عمليا الى عزل نضال هذا الشعب بخنق البؤر الاخرى التي تنفجر في وجه المعتدين عليه.

هذه السياسة كان اخر ثمارها من الجانب السوفياتي رفض الاعتراف بالجبهة الكمبودية الموحدة التي اتخذت العاصمة الصينية مقرا لها. كان اخر ثمارها من الطرف الفيتنامي رفض اذاعة التقرير — او تلخيص التقرير — الذي ألقاه بريجنيف في المؤتمر الرابع والعشرين، لما يفوح من روائح المهادنة.

أما في المنطقة العربية فكان الوضع أقرب — بـ «فضل» بنية أقطارها السياسية — الى تلبية الاستراتيجية السوفياتية. فاذا كانت هزيمة حزيران قد عكست اثارها في بداية الامر على مكانة الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث كله، فان هذا الانكفاء العام، ما لبث أن أعقبه كسب مواقع محددة في المنطقة أو توطيد نفوذه في مواقع كسبها سابقا. لكن الانكفاء يستمر على صعيده الخاص بينما يتم الكسب على صعيد اخر. فان افلاس سياسة الحياد وتردي أركانها العربية في دوامة التنازلات واستجداء «الضغط» الامبريالي على العدو قد أسفرت كلها عن شد الانتباه — على نطاق متزايد الاتساع — الى العداء بين طبيعة الانظمة التي وجه الاتحاد السوفياتي نحوها تطلعات الشعوب المقهورة وبين مصلحة هذه الشعوب في الحرية والنمو. من ثم برز عقم الحماية التي يقدمها الاتحاد السوفياتي — من الخارج — لهذه الانظمة، ما دامت هي تضع شعوبها في موضع العجز عن حمايتها.

يبقى صعيد الكسب وهو يتلخص في كسر الاحتكار الامبريالي الغربي للحضور البحري العسكري في المتوسط الشرقي. وقد شكل تنامي الاسطول السوفياتي في هذا البحر حلقة وصل بين الشواطىء السوفياتية والشواطىء العربية الجنوبية عند مداخل المحيط الهندي. ولا ينقص الان من قيمة هذه الحلقة سوى اغلاق قناة السويس التي يتعجل الاتحاد السوفياتي فتحها على نحو ينذر — اذا انتهى الى نتيجة — بتجميد الموقف على خطوط المواجهة العربية الاسرائيلية، امدا قد يطول.

هكذا يفك الاتحاد السوفياتي عن نفسه طوق الحصار الامبريالي المفروض عليه منذ الحرب العالمية الثانية. الا أن هذا التقدم الذي تحرزه استراتيجيته في اطار توازن القوى بين الدول الكبرى، يزيل تدريجيا نقاط التلامس بين الاستراتيجية المذكورة وبذور استراتيجية اخرى متفاوتة النضوج تحملها قوى ثورية صاعدة في أصقاع مختلفة من العالم.

واذا كانت ظروف الخمسينات التي صفت تركة الاستعمار التقليدي في العديد من بلدان العالم الثالث وادت الى صعود برجوازيات الدولة في بعضها، قد جعلت للاتحاد السوفياتي مواطىء قدم حاسمة في الشرق الاوسط (أثناء مرحلة التنافس السلمي التي افتتحها عهد خروشوف بين بلاده والولايات المتحدة)، فان زوال هذه الظروف اليوم جعل الاتحاد السوفياتي يقنع بما قسم له (ويدافع عنه في وجه الهجمة الامبريالية المستمرة منذ خمس سنوات) ويعمل على اقامة صلات اكثر تواضعا بكثير مع بلدان واقعة في المعسكر الاخر او خاضعة له. ذلك ما يجعل تقرير بريجنيف يخلط الحابل بالنابل في هذا الصدد: «نحن نتعاون مثلا — بشروط متبادلة النفع طبعا — مع ايطاليا في بناء مصنع فولجسكي للسيارات ومع النمسا وبعض البلدان الاخرى في تنمية صناعة الغاز.. ومنذ مدة قريبة تم التوصل الى اتفاق على أن يشترك الاتحاد السوفياتي في انشاء مجمع تعديني في فرنسا. وستسهم الشركات اليابانية في تشييد ميناء جديد في الشرق الاقصى السوفياتي.. وقد استمر حسن الجوار والتعاون مع فنلندا بتوطدان. وتتطور العلاقات مع افغانستان وايران بنجاح. ولدينا علاقات طبيعية مع باكستان وتركيا. وتتصف صلاتنا بالسويد بالاستقرار.. وتطورت كثير علاقاتنا الودية مع الهند.»

والعلاقات مع ايران تختلف طبعا عن العلاقات مع ايطاليا، ناهيك بالمانيا الغربية، في الحالة الاولى يقتصر الامر على بيع السلاح السوفياتي والاشراف على تنفيذ مشاريع صناعية محدودة، بحيث لا تكاد السياسة تطل على حلبة التجارة الا من نافذة خلفية ضيقة. أما في الحالة الثانية فالامر يتعدى ذلك الى سلسلة من المعاهدات بين أقطار المعسكر السوفياتي وألمانيا الغربية والى اقتراح مؤتمر للامن الاوروبي يضمن استقرار الاوضاع السياسية القائمة في أوروبا منذ نهاية الحرب الاخيرة.

فان الحقبة الطويلة التي قضتها الاحزاب الشيوعية الغربية في الممارسة الاصلاحية، قد أفقدت هذه الاحزاب كل تماسك استراتيجي وجعلتها في غاية الامر قوة محافظة تنعت كل وجهة تطرح على بساط البحث مصير النظام الرأسمالي بالطفولة والمغامرة. هذا يجعل ما كان يسمى بعد الحرب بـ «الخطر السوفياتي» أمرا غير ذي موضوع. من الناحية الاخرى بات الدرع النووي السوفياتي كفيلا بجعل أي مشروع لعدوان الماني غربي على الجارات الاشتراكيات أضغاث أحلام. من هنا أن في وسع دول «السوق المشتركة» اليوم ان تجد في الاتحاد السوفياتي وفي معسكره سوقا لسلع الاستهلاك الاوروبية الطويلة الاجل خاصة ولفنون صناعتها. فان تخلف الاتحاد السوفياتي نسبيا في هذا المجال (السيارات، التلفزيون، الالات، الادوات) لا ينفيه تقدمه البين في الصناعة الثقيلة (التعدين، السلاح) أو في بعض قطاعات الانتاج البالغة التعقيد (الفضاء). لقاء ذلك تتخلى الرأسماليات الاوروبية (ألمانيا الغربية خاصة) عن كل طموح الى التدخل في ما يلاقيه الاتحاد السوفياتي من صعوبات في أقطار أوروبا الشرقية.

فالواقع ان السنوات الفاصلة بين المؤتمر الاخير وسابقه قد شهدت تحولا في طبيعة العلاقات داخل المعسكر السوفياتي، او هي — على الاصح — قد نزعت عن هذه العلاقات ثوب «الاممية» القديم وكشفت جوهرها. ذلك أن حركة العداء للستالينية كان لا بد لها من اثار على الحلقات الضعيفة من المنظومة فرضتها الحدود المتناقضة التي وضعت للحركة أصلا. فقد أريد للحركة المذكورة ان تزيل وجوه القمع البارزة من العلاقات السياسية — الاجتماعية في بلدان المنظومة وبينها، دون أن يؤدي ذلك الى زعزعة ما كان القمع مولجا بحمايته من هذه العلاقات نفسها. كانت الغاية من ازالة القمع لا تتعدى منح ما هو قائم وجها مقبولا في الداخل والخارج، وجها يستطيع ان يدافع عنه طاقم حاكم جديد لا يملك لنفسه أمجاد الانتصار على النازية او بناء «القواعد المادية»، في ظروف الحصار الامبريالي أو الشراكة الفعلية في ثورة أكتوبر. غير ان القمع الستاليني لم يكن نزوة. بل أنه انشأ في ظله هرم علاقات في كل من بلدان المنظومة وعلاقات في ما بين هذه البلدان يصعب عليها أن تصمد طويلا دون حمايته. هكذا ظهر التعارض أولا بين بيروقراطية ما زالت تتمسك بستار ايديولوجي لم يعد يغطي تركيب المجتمع القائم فعلا وبين فئات من المثقفين ذوي المنحى التكنوقراطي، يرون في هيمنة جهاز الادارة الحزبي افتئاتا على حقوقهم وحائلا دون تحقيق تطلعاتهم الى تحرير عنصر التنافس الاجتماعي من الضوابط الايديولوجية والبيروقراطية. هذا التعارض الذي أدى الى انتصار مؤقت للفئة الثانية في تشيكوسلوفاكيا، دفع الحكام الجدد الى الكشف عن العلاقة بين بنية الاقتصاد التي أرادوا معالجتها في اتجاه ليبرالي والهيمنة السوفياتية على مبادلات البلاد الاقتصادية. وقد فضحت الارقام التي قدمها أوتاشيك عام ١٩٦٨ تفاصيل التبادل غير المتكافىء الذي يصم علاقات بلاده الاقتصادية بالاتحاد السوفياتي. وكان احتلال تشيكوسلوفاكيا ردا على الانموذج المعدي الذي رسمته قيادة دوبتشيك والذي كان ينذر بالانتشار في المنظومة كلها وبالنيل من علاقات بلدانها بالاتحاد السوفياتي ومن سلطة الجهاز الحزبي السوفياتي في بلاده نفسها. لم تكن المسألة اذن «محاولة من الامبريالية وأعوانها لضرب النظام الاشتراكي في تشيكوسلوفاكيا» (تقرير بريجنيف). فان كل ما اعتبر ادلة على ذلك، أيام فريق دوبتشيك، قد عرف سبيله الى التنفيذ في ظل الاحتلال السوفياتي.. كان الامر نتيجة طبيعية لتناقضات السياسة السوفياتية في الداخل، منذ المؤتمر العشرين، ولانعكاس هذه التناقضات على البنية الطبقية التي أنمتها الهيمنة السوفياتية في واحد من أقطار أوروبا الشرقية. أي ان وضع المتخلي عن الطريق البروليتاري حاول المسير شوطا اخر — يحمل نقيضه هو أيضا كما ينطوي عليه من تحرير للحركة الجماهيرية — نحو نهاية منطقه. وكانت ردة الفعل السوفياتية هنا أيضا كسبا لاستراتيجية الدولة الكبرى، خفت بعده صوت التململ الرسمي (الروماني مثلا) من القبضة السوفياتية وظهرت للعيان شدة الاواصر التي يربط بها الاتحاد السوفياتي البلدان الشرقية الحية وحرصه على سلامتها. لكن حشد القوى الداخلية التي استطاع خط دوبتشيك ان يضمنه من حوله أشار، في قلب المعسكر السوفياتي، الى الهشاشة الاصيلة التي تعاني منها هيمنة الطواقم الحاكمة، على المدى الطويل، في بلدان المنظومة وبينها الاتحاد السوفياتي نفسه. وكان هذا هو وجه الخسارة.

والخسارة هنا ضخمة فعلا لانها تصل دون كثير من الحلقات الوسيطة الى صلب النظام القائم في الاتحاد السوفياتي. اذا كانت هذه العجالة لا تتسع لمعالجة ما طرأ بين المؤتمرين على الوضع السوفياتي الداخلي، فانه لا بد لنا من القول أن هذا الوضع هو العقدة التي يجتمع عندها ما أحصيناه من ظواهر متناقضة في السياسة السوفياتية الخارجية. والظواهر المذكورة تنطق بما لم ينطق به بريجنيف. فحين يقول الامين العام «نحن نعلم اننا سنحقق كل ما نسعى اليه وسنحل بنجاح المهمات التي نطرحها امامنا» ينسى أن يحدد: الى متى وباي ثمن؟



الحلقة الاخيرة من موضوعات مجموعة المانيفستو حول الخط العالمي

نحو خط عام جديد

تواصل « الحرية » في هذا العدد نشر القسم الاخير من « المانيفستو » الايطالية حول الخط العالمي ونذكر بأن « الحرية » سوف تعقب على هذه الوثيقة في اعداد لاحقة .

دور « المجلس » والحزب

٨٢ — هناك شروط متوفرة لكي تكون الرؤية الشيوعية قابلة لان تترجم الى أهداف نضالية ملموسة ، ولان تتولد عن حركة الواقع في القطاعات الرئيسية للمجتمع ، ولان تكف عن أن تكون مجرد كلام دعاوي ووعي ايديولوجي . ويمكننا ، بالفعل ، ان نطرح بصورة جديدة مسألة الاهداف الوسيطة فالجدة تكمن أولا في أن قيمة هذه الاهداف لم تعد في الاختزال او في تسيير العمل أو في تحقيق القطع (الارض التي تتلاقى عليها المصالح المتنوعة والمتحدة في الصراع المشترك ضد الدولة البورجوازية) ، بل توضح تدريجيا أفق وبناء قدرات سياسية وتنظيمية لتسيير مجتمع مختلف . وتكمن ثانيا في أن الاهداف الوسيطة تكف عن كونها مفيدة في فترات الازمات الحادة فقط : فخصوصية محتواها لا تمنع عملية احتواء اصلاحي لها ، وتجعل منها ادوات مستمرة لبناء قوة بديلة .

٨٣ — وهكذا يمكن اقامة علاقة جديدة بين الحركة النضالية والتوحيد السياسي . تقليديا كان نضال الجماهير ذا طابع مطلبي سمح فقط لتجذير القضايا النقابية باغلاق الافق التريديونيوني وباقامة لحمة بين النضال الخاص والرؤية السياسية . هذه العلاقة بين الحركة الاجتماعية والحركة السياسية ، كان يقابلها التمييز بين النقابة والحزب في الصيغة المزدوجة التي تجعل من النقابة مجردا داة للنقل او تنادي بالنقابية الصافية ، وفي الرأسمالية المتقدمة يميل التمييز بين الصراع السياسي والصراع الاقتصادي نحو الاختفاء . وبالتالي ، فان علاقة جديدة تفرض نفسها بين الحركة الجماهيرية الموحدة المستقلة ، التي تكتشف تدريجيا البعد السياسي بصراعها المباشر ، وبين طرق ارتباطها مع بقية القطاعات ، بينها وبين التنظيم السياسي الذي يفهم لا بوصفه وعيا خارجيا ، بل بوصفه تاليفا متواصلا بين الحركة النضالية والميراث النظري والتنظيمي للطبقة .

٨٤ — هذه العلاقة تعني أن الحركة الجماهيرية لا تقدم نفسها بشكل مفتت وعفوي ولكن مع بنيتها الخاصة . هذه البنية تتالف من المجالس كادوات تعبير موحد ومباشر للفئات الاجتماعية المتجانسة ، (السياسية والنقابية معا) على أن يبقى انتدابها قابلا للنقض : فهي ليست أدوات تسيير ذاتي ، وليست تعبيرا انتقاليا عن مرحلة ازدواجية السلطة ، ولكنها اشكال تنظيمية لاقامة وتنمية مستويات الوعي السياسي الجماهيري في صلب المواجهة الاجتماعية المتميزة .

٨٥ — ان توسع حركة الجماهير على قواعد كهذه ضروري لتعيين الازمات الواقعية في المجتمع ، ولاقامة كتلة تتوحد فيها القوى الجديدة بقلب السلطة الرأسمالية وبتنفيذ برنامج انتقالي الى الشيوعية . والمجالس لا تنمو بصورة بسيطة ومتدرجة كسلطات مضادة في داخل المجتمع الرأسمالي ، ولكنها تنمو في مراحل النزاع وتنكفيء عندما تعرف الحركة التوقف : ان المشكلة هي في منع الانكفاء من العودة بها الى نقطة الانطلاق . وذلك بان نضمن في كل مرة قفزة على صعيد تنظيم الطبقة الذاتي ووعيها .

٨٦ — ولكن بسبب التباس كل القوى الاجتماعية في مباشرتها ، وبسبب ما يقوم به النظام من تجزئة للجبهة الطبقية دون توقف ، فان عملية التوسع المذكورة تتطلب قوة سياسية داخل الحركة وخارجها : أي النظرية والتنظيم كحصيلة لنضال الطبقة ولبعدها العالمي وكذاكرة للجماهير ، وكاداة للربط بين النضالات . والحزب هو اداة التاليف المتواصل هذه ، التي تبقى بدونها كل انتفاضة ضد الرأسمالية ثانوية .

ان الثورة في بلد رأسمالي متقدم تتطلب حدا اقصى من التنظيم وليس العكس ، وتحتاج الى توسط قوي للوعي وليس الى توسط ضعيف وذلك على صعيد المجتمع بأسره وبالارتباط الوثيق مع التحرك .

وهم الطريق البرلماني

٨٧ — ان تزايد الصراعات التناحرية في النظام ، وبقدر ما ينجم عنه من نتائج ، يغير علاقات القوى ويخلق أزمة اقتصادية وسياسية . هذه الازمة هي أزمة عنيفة بالضرورة ، ولو لم يكن بأمكانها أن تتخذ شكل الحرب الاهلية بقوى الحركة ذاتها . ان تسارع المعركة الاقتصادية السياسية يؤدي الى تصفية الوظيفة التوسطية للمؤسسات والقوى السياسية التقليدية ، والى تهديم الشرعية المؤسسية هذا لا يعني ان الثورة والدولة التي تخرج منها ترفض الاقتراع العام . ولكن الاقتراع العام يمكن ان يكرس فقط نتيجة المعركة التي حسمت قبل ذلك بادوات مختلفة . ان البرلمان لا يشكل المركز ولا الدرجة العليا حيث تعبر الحركة عن نفسها ، ولكنه عملية اسقاط مفقرة ، اداة ، مفيدة احيانا ، ولكنها غير مكتملة : فهي تكون أقل اكتمالا بقدر ما يكون الصراع الطبقي أكثر حدة وبقدر ما تمتد اشكال جديدة من التنظيم البديل .

٨٨ — لكي تتحول هذه المعركة الى نصر ، ولكي تكتمل « القفزة » ، يجب ان يضاف اليها : سلسلة طويلة من النضالات ، عمل طويل لبناء الخط ، نظام من القوى لبرنامج مرحلي . فالتوسع المتدرج للحركة الجماهيرية ولحلفائها يمكن له وحده ان يسمح فعلا بالامور التالية : أ) رفع وحدة البروليتاريا التي تبدو دائما اكثر تميزا . ب) جمع سائر الفئات الاجتماعية حول البروليتاريا ، الفئات التي تخزن طاقات ثورية والتي لا تزال اسيرة أدوات الاستيلاء التي يملكها النظام وأسيرة مصالحها السلكية . ج) بناء صيغة برنامج مرحلي بشكل حي ، البرنامج الذي يؤدي النضال وحده وفي كل الحالات ، الى انتاج مقدماته الموضوعية والضرورية (الحاجات ، القدرات ، التنظيم) .

٨٩ — اعتمدت الاحزاب التقليدية لتحديد مشكلة البرنامج البديل صيغتين مفعمتين بالالتباس هما عبارة « نمط النمو » وعبارة « برنامج الانتقال الى الاشتراكية » .

أ — أما التباس صيغة « نمط النمو » فتعود الى أنها تموه ضرورة التمييز الاساسي عن الخط الاصلاحي وضرورة الطفرة الثورية . هكذا تبقى في الظل ضرورة انتزاع سلطة الدولة على يد كتلة من القوى توظف لتجاوز النظام الرأسمالي وضرورة تحويل سلطة الدولة السياسية في بنيتها نفسها ، وهما ضرورتان لا تستقيم دونهما التغييرات في العلاقات الدولية ولا اعادة تطويع الجهاز الانتاجي ولا الحد من الامتيازات ولا تعبئة الطاقات ولا تخطيط الموارد التي هي كلها أمور جوهرية لبناء أنموذج من النمو بديل فعلا . بالاضافة الى ذلك يتكرس الافتراض القائل بأن الشروط الموضوعية للنمو البديل قائمة منذ الان وان ارادة الحكام والرأسماليين هي وحدها التي تحول دون البدء به ، بينما الواقع ان هذا الانموذج لا يقوم اذا تولى صراع الطبقات تحقيق شروطه التمهيدية بفعل طاقة جديدة على التنظيم والادارة تكتسبها الجماهير وتراتب جديد واع للحاجات الاجتماعية وهيمنة مختلفة في كل قطاع من المجتمع .

ب — وأما صيغة « برنامج الانتقال الى الاشتراكية » فهي أيضا موصومة بالالتباس . ذلك انها مرتبطة بفكرة انتزاع سلطة الدولة على يد قوة بروليتارية لا تزال تواجه المشاكل الكبرى المتصلة بانجاز الثورة البرجوازية وتريد أن تواجه هذه المشاكل أولا وأن تباشر بعد ذلك تحويل المجتمع جذريا (هذا يعني تقريبا : الانتقال الى نظام الانتقال) . والحال أنه في مجتمع رأسمالي متقدم تطرح فيه مشكلة التحويل الاشتراكي مباشرة ولا يسمح فيه وزن التنظيم الاجتماعي باطالة التردد حول الادوات الاساسية لضبط النمو ، يمسي لترسيمة من هذا الطراز معنى مرتبك : فهي تقدم تغطية لفظية لموقف تقدمي واصلاحي أو تشكل مناورة للتوصل الى حكومة والى برنامج متناقضين في صميمهما مع القرار بتفكيك الدولة البرجوازية والتعجيل بالازمة .

ج — ان المشكلة تطرح نفسها بصيغة مختلفة تمام الاختلاف . فبمقدار ما تؤدي حركة النضال المعادي للرأسمالية الى احداث أزمة في المجتمع وتحدد الشروط الموضوعية لنمو مختلف ، يكون على القوى الثورية أن تؤلف بين هذه الشروط وأن تقدم لتلك الازمة بديلا برنامجيا قائما على مقدمة صريحة هي التحويل الشامل للنظام التملكي والمؤسسي والتحقيق التدريجي — الذي يباشر به فورا مع الاعتراف بتدريجيته — لنظام اجتماعي مختلف . فلا يكون الشأن اذن شأن انموذج مختلف لنمو المجتمع الرأسمالي ولا شأن برنامج انتقالي بانتظار الثورة الاشتراكية ، بل شأن برنامج لبناء الشيوعية وتحديد ما تعنيه هذه الاخيرة في القائم وفي البلد المعني وفي المرحلة المعينة وفي المستوى المعطى لقوى الانتاج ولتوازنات القوى العالمية . أما وظيفة هذا البرنامج فهي بديهية : انه ينير أفق النضالات ويمنحها تماسكها وواقعية أهدافها خارج النظام القائم ، وهو يغذي القناعات اللازمة بين صفوف الجماهير وعلى صعيد القوى السياسية ، لانتزاع السلطة وادارتها وهو يجعل نضوج عملية تدمير النظام والطابع الملموس لهذه العملية أمرا لا مراء فيه .

الكتلة التاريخية الثورية

٩٠ — ان البروليتاريا التي تمثل في المجتمع الحديث أكثرية المستغلين (بفتح الغين) هي المركز المحرك والقوة القائدة في الكتلة التاريخية الثورية نحو أفق شيوعي . وليست البروليتاريا في نظام رأسمالي متقدما واقعا يسهل املاء تحديد اجتماعي دقيق عليه . فلا يمكن المماثلة بينها وبين عمال المصانع التقليديين لان حدود قوة العمل المأجورة قد توسعت كثيرا . ولا يمكن تحديدها على أنها منتجة فائض القيمة لان الحدود بين العمل المنتج والعمل غير المنتج قد باتت أقل صلابة . الا أن مدرك البروليتاريا يواجه بالتالي خطر التميع اذ يصبح معناه كل شيء ولا شيء . والواقع أن البروليتاريا ، في مجتمع رأسمالي متقدم — وهذا ما رآه ماركس — تتكون بما هي طبقة بفعل نضالها خاصة وعلاقتها بقلب النظام . انها هذا القسم من العمل المأجور الذي يقف بسيمائه الاجتماعية وبمستوى نضاله ودرجة تنظيمه ضد علاقات الانتاج الرأسمالية . لذا فان الوسيلة الاساسية لبناء بديل اشتراكي في الغرب لا تتمثل في التحالفات بين البروليتاريا والمراتب الاجتماعية الاخرى ، بل في توحيد البروليتاريا وتكوينها بما هي طبقة عبر تسييس نضالها الاقتصادي و « تشريك » نضالها السياسي .

٩١ — يوجد في مجتمع الرأسمالية المتقدمة قطاعان اجتماعيان لا يمكن تعريفهما على أنهما بروليتاريا ، الا انهما حاسمان في ما يخص الثورة : عنينا المثقفين والفنيين الذين يحتلون وظائف ادارة أو بحث من جهة والاقليات المقهورة على هوامش المجتمع من جهة أخرى (النساء ، المهاجرون ، الاقليات العرقية ، العاطلون عن العمل) . فمن ناحية أولى لا يمكن قيام لقاء مع هذه المراتب وفي ما بينها الا عند أعلى مستويات النضال البروليتاري ، لان البروليتاريا لا تكتشف الوجه التقدمي لهذه المراتب ولا تلبي تطلباتها العميقة الا حينما تصل الى اخر مدى في دفع نقدها الجذري للنظام نحو أفق الشيوعية . ومن ناحية ثانية لا تشكل هذه المراتب « حثالة » من الماضي الاقطاعي والبرجوازي بل هي نتاج خاص للنمو الرأسمالي وهي تقدم قيما وحاجات جوهرية للعملية الثورية . وحين يقوم الذين ينتجون العلوم والمهن بنقد العلوم والادوار الاجتماعية ، فان هذا النقد وحده هو الذي يتيح للبروليتاريا أن تصل الى ما هو أبعد من رفض التكنولوجيا والتنظيم الرأسماليين . على النحو ذاته تقدم الاقليات المبعدة (مثلما تقدم الحضارات المسابقة على البرجوازية والامم الفلاحية على النطاق العالمي) قيما وحاجات مباشرة جوهرية للافق الشيوعي (المساواة ، التعاضد ، نقد المذهبية الانتاجية) . في هذه الصورة يتبدى بوضوح دور الطلاب ، بوصفهم يشتركون في هذين الوجهين من وجوه المجتمع الرأسمالي (فهم قوة عمل ذهنية سائرة في طريق التكوين وهم مخرجون من طبقتهم منبوذون من الحياة الانتاجية ، وهم الضحايا الرئيسية بفعل شبابهم لتفكك الهيئة الاجتماعية .)

٩٢ — الى جانب البروليتاريا وهذه المراتب المستغلة — بفتح الغين — يتعاظم نوعيا وزن سلسلة من الفئات الاجتماعية المفتتة والدنيا التي تشارك في بنية السلطة الرأسمالية وتستهلك فائض القيمة (الجهاز البيروقراطي المتورم ، انتشار الشغيلة الوسطاء الخ ..) . هذه المراتب ، بسيمائها المهنية وامتيازاتها النسبية من حيث الدخل ، تصعب تعبئتها كثيرا في سبيل نضالات غير « سلكية » الا أن تحديدها مهم جدا وهو يتبع عاملين : نضال البروليتاريا المتنامي الذي يؤدي بفعل نتائجه الاقتصادية والسياسية الى تضييق المجال الذي تفعل فيه اوالات التماسك التي يملكها النظام ، والذي يزيد من ضيق هذه الفئات ويفرض اتجاها محددا على وجهتها المتذبذبة . هذا عن العنصر الاول . أما الثاني فهو « الاقلاع » السياسي لهذه الفئات الاجتماعية اي العلاقة التي تتوصل الحركة الثورية الى اقامتها مع تيارات فكرية وقوى سياسية وسيطة ، تمثل لفئات المذكورة بمعنى من المعاني .

٩٣ — في مجتمع الرأسمالية المتقدمة تكون هذه العلاقة على مستوى القوى السياسية متناقضة معقدة . فان التحول البيروقراطي — السلكي لسلطة الدولة قد اكتسح حتى التنظيمات السياسية التي أمست بنى قائمة على المحسوبية وأجهزة سلطة وادوات وساطة . لكن نمو المجتمع كشف القناع بين النظام والايديولوجيات السياسية الاصلاحية والليبرالية والكاثوليكية ، فافتتح بذلك تناقضا داخل هذه الايديولوجيات وبين أجود عناصرها والنظام . فاي هذين السباقين هو الذي سيغلب وعلى أية صورة ؟ تلك واحدة من مشكلات البحث الاساسية حول كل مجتمع رأسمالي ، فان احداث ازمة في جهاز الهيمنة السياسية الايديولوجية الذي يملكه النظام هو هدف اساسي لانه يعري المحتوى الاعتباطي العنيف للسيطرة الطبقية ولانه يشجع نضوج مراتب اجتماعية هامة او تحييدها . والامر ممكن بقدر ما يتعمق التناقض بين الجانب الافضل من الثقافة التي انتجها التاريخ وبين النظام الرأسمالي وبقدر ما تنمو قدرة الثورة البروليتارية على ابراز طابعها الانساني الشامل .

مشكلة الدولة

٩٤ — ان الاستيلاء على الدولة من قبل كتلة قوى تم انشاؤها في أفق شيوعي — داخل مجتمع انجز حل مشكلات التراكم البدائي ، واقام تنظيما موحدا للانتاج وللدولة — لهو أمر يتيح ممارسة السلطة بطريقة عميقة الطابع الديمقراطي ، تفسح المجال لمشاركة فعالة شاملة من جانب الجماهير . وهو لا يتيح الاحترام الكامل لحرية التعبير وحسب ولحرية الفكر وحرية التنظيم ، بل هو أيضا يمنح هذه الحريات قواعد مادية جديدة ومقدمات اجتماعية جديدة ، اذ يصفي الطابع الصوري المجرد الذي تستقر عليه هذه الاخيرة في المجتمعات البرجوازية . فان الممارسة الحقيقية لهذه الحريات ومشاركة الجماهير في السلطة السياسية على أعلى مستوى ، ليستا عقبة في وجه السباق الثوري ، بل هما ، على العكس من ذلك ، الشرط الذي لا غنى للثورة عنه اذا أريد لها ان تتقدم خاصة في مجتمع معقد . فالدولة الثورية تستطيع وينبغي لها أن تكون ، منذ البداية ، في البلدان المتقدمة ، دولة فريدة في نوعها ، ذات طراز جديد ، أي دولة تبدأ منذ اللحظة الاولى في الزوال .

٩٥ — ذاك لا يعني أن علينا النظر الى المبدأ الماركسي اللينيني القائل بدكتاتورية البروليتاريا ، على انه مبدأ تم تجاوزه . فطالما ظل بناء المجتمع الشيوعي غير مكتمل وطالما ظلت الادارة المباشرة على يد الجماهير غير ممكنة ، فأن عناصر المركزة والانتداب لا بد لها ان تزول تدريجيا ولكن مع بقائها مسيطرة في الدستور السياسي .

وطالما بقيت الفوارق قائمة بين الطبقات ، فان نزوع الفئات الاجتماعية ذات الامتياز الى استخدام امتيازها للاستيلاء على أدوات السلطة يبقى أمرا ثابتا ، بحيث أن السباق الثوري لا يستطيع ان يتقدم الى اقصى مداه الا اذا تم التغلب على هذه النزعة واذا بقيت السلطة السياسة في ايدي الذين تتمثل مصلحتهم المادية في الغاء الاستغلال الغاء كاملا . هكذا فان الدستور السياسي لدولة اشتراكية لا يمكن له أن يكون محايدا فوق الطبقات . و « المساواة » السياسية التي تقول بها الدساتير البرجوازية (المبنية على تجريد المواطن وحقه في الانتخاب ليست الا تكريسا لتفاوت واقعي (سياسي واقتصادي) . لذا لا تستطيع دولة اشتراكية الا ان تستن لنفسها دستورا « غير متساو » اي أن تجعل للسلطة السياسية بنية تضمن « القيادة لمن لا يملكون جميع الالقاب التي تخولهم القيادة » .

٩٦ — غير ان التجربة التاريخية تثبت ان هذه اللامساواة تنزع الى الانقلاب على نفسها لتتحول الى سيطرة نخبة تحكم باسم البروليتاريا . والجواب على هذه المشكلة الحاسمة في مجتمع الانتقال لا يمكن له ان ياتي الا من الحل الصحيح للمسالتين السابقتين : مسالة المجالس ومسالة الحزب .

٩٧ — كما ان نضوج الشيوعية في المجتمع الراهن ، يمنح الحركة الجماهيرية طابعا مباشر العداء للرأسمالية ويتيح لها ان تتخذ اشكالا مستقلة من التنظيم والقيادة (المجالس) كذلك فان انقطاعا ثوريا يجري على هذا المستوى وبهذه الادوات ، يستطيع أن يولد دولة من طراز يكون فعلا « في طريق الانطفاء » فالبنية التي تحمل الدولة البروليتارية هي المجالس ، بما هي شكل خاص بمجتمع الانتقال وبما هي تجاوز (لا تكملة) للدولة البرلمانية البرجوازية ، وذاك هو ما قاله لينين وما لم تسمح ظروف الثورة الروسية بتحقيقه . ان اقامة سلطة الدولة على المجالس (في المصنع وفي المدرسة وفي الحي وفي جميع مفاصل المجتمع الحاسمة) يعني منذ حصوله تنظيم السلطة والاقتراع انطلاقا من مضامين ملموسة ونزع الطابع المجرد والعام عن « الانتداب » الذي يظل قائما كما في كل شكل من اشكال الدولة ، وجعل هذا الانتداب قابلا لاعادة النظر فعلا وتأمين ممارسة الجماهير الدائمة للسلطة على هذا النحو واسناد السلطة الى بنية تضمن الوزن الحاسم للبروليتاريا ولاكثر الفئات الاجتماعية انسجاما وأكثرها عددا ونشاطا دون الغاء الحرية أو نكران المساواة السياسية في القاعدة .

٩٨ — حتى في مجتمع الانتقال الذي هو بالتحديد مجتمع لم تدخل فيه الادارة الاجتماعية للانتاج حيز الامكان بعد ، والذي لا تزال العلاقات بين الناس فيه متسمة بطابع التبادل ، لا يمكن للمجالس ان تقتصر على التسيير الذاتي للنشاطات الانتاجية وحدها . فالانتاج لا بد له من خطة تنسقه وسلوك الافراد والجماعات لا يزال مقيدا بعناصر غير طوعية جزئيا . فبنية المجالس تتكامل اذن مع وجود قوة ذاتية موحدة (بكسر الحاء) في داخلها وفي خارجها ، اي مع وجود الحزب . وضمانة عمل النظام كله قائمة على الجدل بين هذه المرجعين — المجلس بما هو تعبير مباشر عن الفئة الاجتماعية وعقبة أمام تردي الحزب وحفاظ الدولة على نفسها من ناحية والحزب بما هو تعبير عن الوعي الثوري وعقبة أمام انطواء المجالس والجماهير على سلكيتها .

٩٩ — ان الحزب الثوري ، في نضاله من أجل السلطة كما في مرحلة الانتقال ، يحتفظ بسمة مثلثة : فهو حزب مناضلين ينزع نحو التلاحم اذ يعتبر تحويل البشر مقدمة ونتيجة لعملهم السياسي ولنشاطهم الاجتماعي ، وهو حزب بروليتاري ، لا لان مرجعه الثابت يتمثل في مصالح البروليتاريا فحسب ، بل أيضا بمقدار ما يضمن ضمانا مطلقا قيادة البروليتاريا لممارسته الخاصة ، وهو حزب جماهيري لا بعدده وبصلته مع الجماهير وحدهما بل أيضا لانه يعمل حيث تعمل الجماهير على نحو ملموس وتنظم نفسها ولانه يوجهها في نضال ملموس لتحويل الواقع . فهو اذن حزب موحد لا لانه محافظ وخاضع لوفرة السلك المناضل فيه ولمسؤوليته المستقلة ، بل لانه تكوين تاريخي ذو هدف مشترك ولانه المكان الذي تتوحد فيه الطبقة .

١٠٠ — ان مجمل القواعد والمؤسسات التي توفر للحزب سماته وبالتالي بنيته التنظيمية لا يمكن أن تحدد تحديدا مجردا لان الاوضاع المختلفة تقتضي مؤسسات مختلفة ولان البنية الواحدة تكتسي معاني مختلفة باختلاف الاوضاع . غير أن المعطى الثابت الذي لا ينكر هو أن ضمانة السمة الديمقراطية للحزب موجودة ، قبل كل شيء ، خارج الحزب ، أي في علاقته بالجماهير وأن قواعده الداخلية ينبغي أن تخضع لهذه العلاقة . بهذا المعنى ، تكون جملة القواعد التي عبرت المركزية الديمقراطية عن نفسها بواسطتها ، طوال مرحلة الاممية الثالثة ، وما زالت ، لم يجر تجاوزها تاريخيا فحسب ، بل هي قد كانت واحدا من الاسباب الاساسية للتحريفية التي تسود الاحزاب الشيوعية في الغرب .

« انتهى »

الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

اول
أيـار
نضال الطبقة العاملة
يتحول
الى عنصر حاسم
في
نمو الحركة الجماهيرية
اللبنانيّة

عادل

بيروت - ٣/٥/١٩٧١ - العدد ٥٦٥ - السنة الثانية عشرة
AL-HOURRIAH - No. 565 - 3/5/1971 - BEYROUTH
الثمن ٢٥ ق.ل